ردمد: ٧١٨٩ - ١٦٥٢ ردمد (النشر الإلكتروني): ٧٤٧٢ – ١٦٥٢ العدد التاسع والعشرون ... ربيع الثاني ١٤٤٣هـ - ديسمبر ٢٠٢١م

مجلة جامعة الباحة

للعلوم الإنسانية

دورية - علمية - محكمة

مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa الموقع الإلكتروني: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

مجلة جامعة الباحة
للعلوم الإنسانية

العدد التاسع والعشرون ... ربيع الثاني ١٤٤٣هـ - ديسمبر ٢٠٢١م ردمد: ٧١٨٩ - ١٦٥٢ ردمد (النشر الإلكتروني): ٧٤٧٢ - ١٦٥٢

المحتويات

التعريف بالمجلة .....

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية .....

المحتويات.....

مظاهر العظمة الإلهية في سورة الأعلى: دراسة موضوعية..... 1

د. سعيد بن محمد جمعان الهديه

توظيف القراءات القرأنية في تدبر القرأن..... 22

د. عائشة عبد الله مطلق الطواله

"جائز الحديث" عند المحدثين: دراسة تحليلية نقدية..... 51

د. عبد الله بن حسن بن غرمان الشهري

دراسة الأحاديث التي وقع فيها الخطأ من الرواة وبيان أصلها الصحيح ومعرفة سبب الخطأ..... 125

د. فيحان بن نايف البصيص

(مزيد التعريف) لزين الدين قاسم الحنفي ابن قُطْلُوبُغا (ت: 879هـ): تحقيقًا ودراسة 151

د. محمد بن سالم بن عبدالله الحارثي

أثر اختلاف التوجيه الإعرابي في الحديث النبوي..... 193

د. طارق بن إبراهيم بن عبدالرزاق المسعود

دور الداعية في تحقيق الأمن الفكري..... 236

د. سليم بن سالم عابد اللقماني

المسائل الفقهية المتعلقة بوباء "كورونا" فيما يخص العبادات وبعض الأحوال العامة وتخريج أحكامها على القواعد الأصولية والقواعد والفروع الفقهية..... 272

د. سعيد بن أحمد بن علي آل عيدان الزهراني

مراتب الشهادة على الأموال..... 315

د. سعيد بن مبارك دخيل الأكلبي

الظواهر التركيبية والدلالية التي استنبطها ابن صالح التيمي (633ه) من تحليل الشواهد الشعرية في كتابه (تُحفةُ المُعْرِب وطُرفةُ المُغْرِب)..... 343

د. مليحة بنت محمد بن ذعف القحطاني

كِتابُ الأسْبابِ الضعيفةِ التي وُصِل بها إلى أُمورٍ مُنِيفةٍ تأليفُ: عبدِ العزيزِ بن جِدارٍ المِصْرِي (دراسةً وتحقيقًا)..... 378

د. فلاح بن مرشد بن خلف العتيبي

واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الباحة لأساليب التقويم الحقيقي من وجهة نظر الطلبة..... 404

د. بندر بن حمدان الزهراني

أثر التخطيط الاستراتيجي في دعم الميزة التنافسية في الجامعات السعودية الناشئة..... 441

د. خديجة مقبول الزهراني

دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات السعودية: دراسة ميدانية بالتطبيق على جامعة الملك عبدالعزيز 488

د. عبدالواحد بن سعود الزهراني

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الباحة

وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية

تصدر عن جامعة الباحة

مجلة دورية ـــ علمية ـــ محكمة

الرؤيـــة: أن تكون مجلة علمية تتميز بنشر البحوث العلمية التي تخدم أهداف التنمية الشاملة بالمملكة العربية السعودية وتسهم في تنمية القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم داخل الجامعة وخارجها.

الرسالة: تفعيل دور الجامعة في الارتقاء بمستوى الأداء البحثي لمنسوبيها بما يخدم أهداف الجامعة ويحقق أهداف التنمية المرجوة ويزيد من التفاعل البناء مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي.

رئيس هيئة التحرير:

د. مكين بن حوفان القرني

مدير التحرير:

د. محمد عبد الكريم علي عطية

أعضاء هيئة التحرير:

د. سعيد بن أحمد عيدان الزهراني
أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية العلوم والآداب بالمندق جامعة الباحة

د. عبد الله بن خميس العمري
أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية
كلية العلوم والآداب ببلجرشي جامعة الباحة

د. محمد بن حسن الشهري
أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الباحة

د. خديجة بنت مقبول الزهراني
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية جامعة الباحة

د. محمد بن عبد الكريم علي عطية
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية جامعة الباحة

ردمد النشر الورقي: 7189 ـــ 1652

ردمد النشر الإلكتروني: 7472 ـــ 1658

رقم الإيداع: 1963 ـــ 1438

ص. ب: 1988

هاتف: 00966 17 7250341 / 00966 17 7274111

تحويلة: 1314

البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa

الموقع الإلكتروني: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية

العدد التاسع والعشرون ... ربيع الثاني ١٤٤٣هـ - ديسمبر ٢٠٢١م ردمد: ٧١٨٩ - ١٦٥٢ ردمد (النشر الإلكتروني): ٧٤٧٢ - ١٦٥٢

تابع المحتويات

المرونة النفسية وعلاقتها بنمط الشخصية (أ، ب) لدى طلاب وطالبات الدراسات العليا بجامعة الملك عبد العزيز 541

د. صالح يحي حامد الغامدي

دور برامج الدمج (التربية الخاصة) في تعزيز العمل التطوعي وفق رؤية 2030 من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية 567

د. علي بن سعد القحطاني

المعيقات التي تواجه دمج الطلبة ذوي الإعاقة الفكرية مع أقرانهم العاديين من وجهه نظر المعلمين وأولياء الأمور بمدينة الباحة ووضع تصور مقترح للحد منها 595

د. ناصر عطية الزهراني

فعالية برنامج علاجي تكاملي في تنمية المهارات الاجتماعية لدى تلاميذ المدرسة الابتدائية ذوي اضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط 623

د. الحميدي محمد الضيدان ..... د. منى توكل السيد إبراهيم

درجة وعي طلاب جامعة شقراء في المملكة العربية السعودية بالمواطنة الرقمية ومقترحاتهم لتنمية الوعي بها 663

د. سلطان ناصر سعود العريفي

أثر إستراتيجية التخيل الموجه في تعليم التاريخ على تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى طالبات الصف الثاني الثانوي 697

د. حنان عبدالجليل نجم الدين ..... أ. سمية محمد أحمد عريشي

جدوى دمج تقنية الانترنت وتطبيقاته مع الوسائل المبتكرة لإنقاذ غرقى المسابح والتحكم فيها عن بعد 737

د. إبراهيم بن عبدالله الزهراني، وأخرون

تصور مقترح لتوطين التدريب في المدارس الثانوية السعودية في ضوء الاتجاهات الحديثة في التدريب التربوي 776

د. علي بن حمود الحربي

العمارة التقليدية للمنزل بمنطقة الباحة: قصر ابن رقوش التراثي أنموذجاً 811

د. عبدالله بن زاهر عطية الثقفي

إدارة الأزمات في ظل جائحة كورونا وانعكاسها على الآثار الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة 849

د. هنادي محمد عمر سراج قمرة

اتجاهات المرأة السعودية نحو التسوق الإلكتروني وعلاقته بإدارة الدخل المالي في ظل التغيرات الاقتصادية 883

د نوره مسفر عطية الغبيشي الزهراني

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الباحة

وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية

تصدر عن جامعة الباحة

مجلة دورية ـــ علمية ـــ محكمة

الرؤيـــة: أن تكون مجلة علمية تتميز بنشر البحوث العلمية التي تخدم أهداف التنمية الشاملة بالمملكة العربية السعودية وتسهم في تنمية القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم داخل الجامعة وخارجها.

الرسالة: تفعيل دور الجامعة في الارتقاء بمستوى الأداء البحثي لمنسوبيها بما يخدم أهداف الجامعة ويحقق أهداف التنمية المرجوة ويزيد من التفاعل البناء مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي.

رئيس هيئة التحرير:

د. مكين بن حوفان القرني

مدير التحرير:

د. محمد عبد الكريم علي عطية

أعضاء هيئة التحرير:

د. سعيد بن أحمد عيدان الزهراني
أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية العلوم والآداب بالمندق جامعة الباحة

د. عبد الله بن خميس العمري
أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية
كلية العلوم والآداب ببلجرشي جامعة الباحة

د. محمد بن حسن الشهري
أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الباحة

د. خديجة بنت مقبول الزهراني
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية جامعة الباحة

د. محمد بن عبد الكريم علي عطية
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية جامعة الباحة

ردمد النشر الورقي: 7189 ـــ 1652

ردمد النشر الإلكتروني: 7472 ـــ 1658

رقم الإيداع: 1963 ـــ 1438

ص . ب: 1988

هاتف: 00966 17 7250341 / 00966 17 7274111

تحويلة: 1314

البريد الإلكتروني: buj@bu.edu.sa

الموقع الإلكتروني: https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs

أثر اختلاف التوجيه الإعرابي في الحديث النبوي

د. طارق بن إبراهيم بن عبدالرزاق المسعود

أستاذ السنة وعلومها المساعد بقسم الدراسات الإسلامية بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بالأفلاج بجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

الملخص:

إن للغة العربية سلطانًا وقداسةً تستمدهما من وحي السماء، فقد اختارها الله للقرآن، وما جاء به رسول الأنام صلى الله عليه وسلم، وهذا البحث سيتناول فنًا من فنون اللغة العربية، ألا وهو الإعراب؛ إذ هو أكثر علوم العربية ارتباطًا بالنص النبوي، ويهدف: إلى إبراز العلاقة الوثيقة بين الإعراب والحديث النبوي، وما يتضمن ذلك من اختلاف لفهم النص بتعدد أوجه الحركات الإعرابية، وما ينبني عليه من اختلاف في الأحكام الشرعية، وسلكتُ: المنهج التحليلي في أثر اختلاف الحركات الإعرابيّة من حيث التراكيب، وبدأت ذلك بتمهيد، ثم أثر اختلاف التوجيه الإعرابي، وعناية أهل العلم بذلك، ثم ذكرتُ نماذج تطبيقية حول ذلك، وأجاب عن أثر الإعراب في فقه النص النبوي، ومدى عناية العلماء بالإعراب عند تحليلهم وترجيحهم لأحد الأوجه، ونتائجه: في بيان الفرق بين التوجيه والوجه، وإذا أطلق التوجيه فيراد منه: وجها الكلام من المعنى فصاعدًا، والنص الحديثي إذا تعددت الحركة الإعرابية فيه تبِع ذلك اختلاف في المعنى، وعليه يلزم المشتغلين بالكتاب والسنة أن يتعلموا من الإعراب ما يدركون به المراد، وتوصياته: في اختيار مصنف حديثي، ودراسة الأوجه الإعرابية، كما ينبغي على من تصدى لتدريس الكتاب والسنة، أن يتعرض لأوجه الإعراب، ليجلي المعنى للدارسين.

الكلمات المفتاحية: التوجيه؛ الإعرابي؛ الاختلاف؛ الحديث.

The effect of the difference in the syntax guidance in the prophet's hadith

Dr. Tariq bin Ibrahim bin Abdul Raziq Al-Masoud

Associate Professor in the Department of Islamic Studies, College of Science and Humanities in Al-Aflaj, Prince Sattam bin Abdulaziz University

Abstract:

The Arabic language has authority and sanctity that it derives from the revelation of heaven, Allah has chosen it for the Holy Qur'an, and what the Messenger of the People brought, and this treatise will deal with the art of the Arabic language, which is the syntax, as it is the most Arabic science closely related to the Prophet's text, The Aim: to highlight the close relationship between the syntax and the prophet's hadith, and what this includes of difference in terms of understanding the text in the multiplicity of the aspects of the syntax movements, and the difference that is based on it in the legal rulings, The Method: the analytical method in the effect of the different syntactic movements in terms of structures, and I started this with a preamble, then the effect of the different syntactic guidance, and the attention of the scholars in that, then I mentioned applied models about that, And answered the effect of the syntax in the jurisprudence of the Prophet's text, and the extent to which scholars pay attention to the syntax when analyzing and weighting them for one aspect, The Results: in explaining the difference between guidance and face, and if the guidance is launched, then it is intended: guiding words from the meaning onward, and the hadith text if there is a multiplicity of the syntax movement in it followed by a difference in meaning, and so it is necessary for the authors of the holy book and Sunnah to learn from the syntax what they perceive to be as meanings, The Recommendations: in choosing a hadith classifier, and studying the syllabic aspects, as well as those who have addressed the teaching of the holy Qur'an and Sunnah, they must be exposed to the syntaxes, to make the meaning clear to the scholars.

Keywords: guidance, syntactic, difference, hadith.

مقدمة:

الحمد لله حمدًا كثيرًا يبْلغُ رضاه، على ما علّم من البيان، وألْهم من التبيان[1]، وما أسبغ من العطايا، وأسبل من الغطايا، ونستغفره من الخطايا، ونستوهبه توفيقًا قائدًا إلى الرشاد، ولسانًا متحليًا بالإعراب، ناطقًا بالحجة والبيان، قاهرًا هوى النفس والخذلان، وتعضدنا بالإعانة، وتعصمنا من الغواية، حتى نأمن الزيغ؛ فلا نرد موارد آثمة، ولا نقف مواقف نادمة، فيارب حقق المنية قبل المنيّة إنك قريب مجيب، وصلِّ اللهم وسلّم على أفصح العرب – نبينا محمد صلى الله عليه وسلم –، وعلى آله وصحبه أجمعين، واجعلنا هداة مهديين، وانفعنا بحبه صلى الله عليه وسلم، ومحبة أصحابه – رضوان الله عليهم — إنك على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، أما بعد:

فإن للغة العربية سلطانًا وقداسةً تستمدهما من وحي السماء، فهي لغة الإسلام، واختارها الله للقرآن، وما جاء به رسول الأنام، وميزها، حيث جعل سبحانه كتابه المنزّل، مفصّلًا بألفاظها، معربًا بتراكيبها وأساليبها، فاللغة العربية لغة الدين إلى قيام الساعة، فترقّت من كونها لسان قوم إلى لغة الإسلام، قال جل ذكره: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢]، وقال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣]، وقال: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۝٢٨ ﴾ [الزمر: ٢٨]، وقال: ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣﴾ [فصلت: ٣]، وقال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الشورى: ٧]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [الزخرف: ٣]، وقال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: ١٢].

فهي بماضيها العريق، وعبقها الجميل باقية؛ لارتباطها بكتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهذا أعلى سبب لفضلها، وبقائها، وقوتها.

ولكون القرآن عربيًا كانت الحكمة تقتضي أن يكون المنزل عليه عربيًا، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

ثمّ إن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء إلى قوم عرب أقحاح أمراء الفصاحة والبلاغة والبيان، قال الأزهري: "نزل القرآن الكريم والمخاطبون به قوم عرب، أولو بيان فاضل، وفهم بارع، أنزله جل ذكره بلسانهم..."[2].

وبناء على ذلك ينبغي الاجتهاد في تعلم ما يتوصل بتعليمه إلى معرفة ضروب خطاب الكتاب، ثمّ السنن المبيّنة للتنزيل، حتى يتمكن الدارس من خدمة كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تطبيقيًا، قال أبي بن كعب: (تعلموا العربية كما تعلَّمون حفظ القرآن) [1].

---

(١) أي: كيفية ترتيب الكلام في كشف ما تريد من تفهيم المعاني وآدائها. ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي (٩٠/١ فصل الباء).
وهذه المقدمة اقتباس غير مباشر من كتاب: مقامات الحريري، المسى بـ: المقامات الأدبية، للحريري البصري (٩-١٠).

(٢) تهذيب اللغة، للأزهري: المقدمة (٥/١).

وقال الرازي: "ومعرفة القرآن والأخبار مبنية على معرفة اللغة والنحو والتصريف... "[٢]، وقال السيوطي: "اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلابد من معرفة أدلتها والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم... "[٣].

وهذا البحث سيتناول فنًا من فنون اللغة العربية، حيث إنّ اللغة العربية عبارة عن اثني عشر علمًا، مجموعة في قوله:

نحوٌ وصرفٌ عَروضٌ ثمّ قافيةٌ ... وبعدها لُغةٌ قَرض وإنشاءُ
خطُّ بيانٌ معانٍ مع محاضرة ... والاشتقاق لها الآدابُ أسماءُ

وكلها باحثة عن اللفظ العربي من حيث ضبطُه وتفسيرُه وتصويرُه وصياغتُه إفرادًا وتركيبًا[٤].

وقصدتُ هنا فنًا واحدًا من فنون اللغة ألا وهو الإعراب – كما هو بيّن من عنوان البحث – والإعراب أكثر علوم العربية ارتباطًا بالنص النبوي، وأشده تداخلًا فيه، وأقوه احتجاجًا.

ولذا لزامًا على المشتغلين في العلم الشرعي أنْ يأخذوا حظًا وافرًا من علم النْحو والإعراب، قال علي بن حمزة الكسائي:

إنما النحو قياس يتّبع ... وبه في كل أمر يُنتفع
فإذا ما أبصر النحوَ الفتى ... مرّ في المنطق مرّا فاتسع
واتّقاه كلّ من جالسه ... من جليس ناطق أو مستمع
وإذا لم يبصر النحو الفتى ... هاب أن ينطق جبنًا فانقمع
فتراه ينصب الجرّ وما ... كان من نصب ومن جرّ رفع
يقرأ القرآن لا يعرف ما ... صرّف الإعراب فيه وصنع
وإذا يبصره يقرؤه ... وإذا ما شكّ في حرف رجع
ناظرًا فيه وفي إعرابه ... فإذا ما عرف الحقّ صدع[٥]

ومن هنا انبثقت فكرة هذا البحث، وجعلته بعنوان:

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٣٣/١٥، ح٣٠٥٣٥) قال: ثنا يحي بن آدم، ثنا حماد بن زيد، ثنا واصل مولى أبي عيينة، عن يحي بن عُقَيْل، عن يحي بن يعمر، عن أبيّ بن كعب – رضي الله عنه –، موقوفًا. قلت: الأثر حسن؛ لثقة رواته سوى يحي بن عُقَيْل صدوق، فحديثه من قبيل الحسن.

(٢) المحصول للرازي (٢١٠/١).

(٣) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي (ص٦٤).

(٤) القواعد الأساسية للغة العربية، السيد أحمد الهاشمي (ص٤).

(٥) أخبار النحويين، لأبي طاهر البزار (٥٣/١).

أثر اختلاف التوجيه الإعرابي في الحديث النبوي.

أهمية الموضوع:

١. تعلق العربية بالنص النبوي من حيث فهمه، وإدراك أحكامه ومعانيه.

٢. توسعة لمدارك طالب العلم في فهم النص النبوي، واحتمال التوجيهات الإعرابية.

٣. أنَّ حفظ العربية من حفظ هذا الدين؛ إذ أنَّ النصوص الشرعية بلسان عربي مبين.

٤. يُعد الإعراب من أهم اللبنات لطالب العلم؛ ليتم بناؤه العلمي.

٥. العربية حضارة هذه الأمة منذ العهد النبوي إلى وقتنا الحاضر.

أسباب اختياره:

١. كون الإعراب من آلات فهم النصوص الشرعية.

٢. ما يؤدي إليه الإعراب من تعدد لفهم النص النبوي، وبناء عليه اختلاف الحكم الشرعي.

٣. ضعف العناية في تعلم الإعراب بين أواسط المتعلمين.

الدراسات السابقة:

بعد التتبع والبحث في الرسائل العلمية، وقواعد المعلومات، وسؤال أهل الاختصاص، وقفتُ على دراسات تتعلق بـ: علم القراءات القرآنية، والعقدية، والأحكام الفقهية، والأصولية، وارتباطها بالعربية.

ووقفتُ على مؤلفين حول موضوع هذا البحث على جهة الخصوص، وهما:

١. أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، الدكتور/ يوسف بن خلف العيساوي – أصلها رسالة دكتوراه من كلية الآداب جامعة بغداد –، في مجلد واحد، طبعة دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ١٤٣٠هـ.

وتضمنت تلك الدراسة أثر الدلالة اللغوية، والنحْوية في استنباط الأحكام الفقهية، ودرسَ دلالة حروف المعاني، ودلالة التراكيب والإعراب، إلا أنه لم يتعرض للدراسة الحديثية، ولم يبرز أثر التوجيه الإعرابي.

٢. التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف (دراسة في الصحيحين)، للدكتور/ نشأت علي محمود عبدالرحمن، في مجلد واحد، طبعة المكتبة العصرية، بيروت ١٤٣٢هـ.

وتضمنت تلك الدراسة معنى التوجيه وقرائنه، ثم ذكر المؤلف أمثله على دلالات الأدوات، والتراكيب في الحديث النبوي الشريف، إلا أنّه لم يتعرض للدراسة الحديثية، ولم يصوّر المسائل، ويبرز أثر التوجيه الإعرابي.

والجديد الذي سيضيفه هذا البحث:

١. دراسة الحديث دراسة علميّة من حيث التخريج، ودراسة الإسناد، والحكم على الحديث.

٢. تصوير المسائل، ثم توجيه الحديث النبوي توجيهًا إعرابيًا في دلالات التراكيب فقط، وتسليط الضوء عليها، وبيان وأثر هذا الاختلاف من حيث الأحكام العمليّة.

أهداف البحث:

١. إبراز العلاقة الوثيقة بين الإعراب والحديث النبوي.

٢. بيان ما يؤدي إليه الإعراب من تعدد لفهم النص النبوي.

٣. بيان أثر تعدد أوجه الحركات الإعرابية في فهم النص النبوي، وما ينبني عليه من تنوع الأحكام الشرعية.

ضابط البحث:

تحليل أثر اختلاف الحركات الإعرابيّة من حيث دلالات التراكيب في أربعة نماذج من الأحاديث النبوية.

تساؤلات البحث:

١. ما أثر الإعراب في فقه النص النبوي؟

٢. ما مدى عناية أهل الحديث بالإعراب عند تحليلهم لفقه النص النبوي، وترجيح أحد الأوجه؟

منهج البحث:

سأسلك – إن شاء الله تعالى – في هذا البحث المنهج التحليلي.

أولًا: تخريج الحديث:

١. أقوم بتخريج الحديث من مصادره الأصلية، بذكر الجزء، والصفحة، ورقم الحديث – إن وجد –، وأبدأ بالكتب الستة (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه)، ثم بقية كتب السنة الأقدم وفاة.

٢. أراعي في تخريج الروايات عمومًا العناية ببيان الفروق المؤثرة بين ألفاظ الروايات، مستعملًا الاصطلاحات التي تميز تلك الفروق، مثل: بلفظه، بمثله، بنحوه، بمعناه، مطولًا، مختصرًا...، أو التصريح بذكر الفرق إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٣. أكتفي بتخريج أحاديث الصحيحين، ولا اتعرض لدراسة أسانيدهما؛ لتلقي الأمة لهما بالقبول.

ثانيا: دراسة الإسناد:

١. أقوم بدراسة الإسناد ما عدا الصحابة؛ فإني لا أترجم لهم؛ لشهرتهم، وعدالتهم، إلا أن يكون الصحابي مختلفًا في صحبته، أو لحاجة استدعت ذلك.

٢. أذكر ما يميز الراوي من غيره في الترجمة، بذكر اسمه، ونسبه، وكنيته ولقبه، ووفاته، واثنين ممن روى عنهم، واثنين ممن رووا عنه، ويكون أحدهما ممن ذكر في الإسناد؛ وذلك لرفع الجهالة، ولتأكد اتصال السند، فإن

كان الراوي ممن اتفق عليه توثيقًا، أو تضعيفًا، فإني أنقل بعضًا من كلام الأئمة في الراوي لبيان مكانته من التوثيق، أو مرتبته في الجرح، وإن كان مختلفًا فيه، فإني أنقل الأقوال الواردة عن الأئمة بشأنه، مقدمًا قسم التوثيق، ومرتبًا ذلك بالأعلى ثم من دونه، ثم أقسم المجروحين مرتبًا ذلك بالأخف ثم الأشد من الأقوال، ثم الجرح المفسر، وأوازن بينها وأرجح على مقتضى قواعد الجرح والتعديل، ثم أذكر المصادر التي نقلت عنها في الحاشية.

ثالثا: الحكم على الحديث:

١. أحكم على الحديث بعد دراسة أقوال النقاد، وقواعد الجرح والتعديل، مع الاستفادة من أقوالهم في الحكم على الحديث.

٢. أدرس من المتابعات ما يقوي الحديث إن كان حسنًا أو ضعيفًا، فإن لم يكن له متابعات تقويه، أشرتُ لشواهده إن وجدت.

٣. إن كان الإسناد موضوعًا، ومتنه ثابتًا من طريق آخر، أبين ذلك.

رابعًا: خدمة النص: قمت بـ:

١. كتابة الآيات القرآنية الواردة بالرسم العثماني.

٢. عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف، بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

٣. ضبط الأحاديث بعلامات الإعراب، سواء أكان ذلك في الإسناد أم في المتن.

٤. كتابة صيغ التحديث الواردة تامة دون اختصار.

خطة البحث:

تتكون الخطة من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

أما المقدمة: فتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، وضابطه، وتساؤلاته، ومنهجه.

وأما المبحث الأول: فتعريف التوجيه والإعراب والحديث.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التوجيه.

المطلب الثاني: تعريف الإعراب.

المطلب الثالث: تعريف الحديث.

وأما المبحث الثاني: فأثر اختلاف التوجيه الإعرابي في الحديث النبوي.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: أثر الإعراب في فقه النص النبوي.

المطلب الثاني: عناية أهل الحديث بالإعراب في مصنفاتهم.

المطلب الثالث: أثر اختلاف الإعراب في حديث أبي هريرة، مرفوعًا: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه).

المطلب الرابع: أثر اختلاف الإعراب في حديث المغيرة، مرفوعًا: (دعهما؛ فإني أدخلتهما طاهرتين).

المطلب الخامس: أثر اختلاف الإعراب في حديث أبي سعيد، مرفوعًا: (ذكاة الجنين ذكاة أمه).

المطلب السادس: أثر اختلاف الإعراب في حديث أنس بن مالك، مرفوعًا: (إذا صلَّى يناجي ربه، فلا يتفلن عن يمينه).

وأما الخاتمة: ففيها أهم نتائج البحث، وتوصياته.

وأما الفهارس العلمية: فتشتمل على فهارس فنية متنوعة، تخدم البحث.

وفي الختام أحمد الله ﷻ على إنعامه وتوفيقه وتسديده، فالحمد له أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، والحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات، وأسأله أنْ يرزقني شكر نعمه الظاهرة والباطنة، وأنْ يعينني لأداء حقه، وذكره وشكره وحسن عبادته.

وأشكر جامعتي جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز على ما تبذله من جهود مشكورة في خدمة الباحثين، ممثلة في عمادة البحث العلمي، وما هذا البحث إلا ثمرة من ثمراتها، حيث دعمته من خلال المقترح البحثي رقم (١٣١٨٤/٠٢/٢٠١٩).

هذا وأسأل الله التوفيق والسداد والإخلاص في القول والعمل إنه سميع مجيب.

المبحث الأول: تعريف التوجيه والإعراب والحديث: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التوجيه.

لغة: أصله وجه، وهو مقابلة لشيء، وهو مصدر وجّه يوجّه، قال الجوهري: "الوَجْهُ معروف، والجمع الوُجوهُ..." قال ابن فارس: "الواو والجيم والهاء أصل واحد يدل على مقابلةٍ لشيء، والوجه مستقبل لكل شيء"، يقال: تواجه المنزلان والرجلان: تقابلا، والوجاه والتجاه لغتان، وهما ما استقبل شيء شيئًا.

ويطلق ويراد منه معان:

- **وجه الكلام:** السبيل الذي تقصده به.
- **الرأي،** يقال: هذا وجه الرأي، أي هو الرأي نفسه، ومنه: الكلام الموجه المحتمل لأمرين فصاعدًا.

- **الصحة والصواب**، يقال: ليس لكلامه وجه، أي: ليس لكلامه صحة ولا صواب.
- **الذات**، فتقول: وجهي إليك، وعبر به عن الذات في لسان العرب؛ لأنه أشرف الأعضاء، قال:

أستغفر اللهَ ذنبًا لستُ محصيَهُ ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

- **الجاه**، يقال: هو وجيه، ورجل موجه ووجيه: ذو جاه، وقد وجه وجاهة، وأوجهه: جعل له وجهًا عند الناس، يقال: وَجُهَ الرجل بالضم، أي صار وَجيهاً، أي ذا جاهٍ وقدْرٍ.
- **أشراف القوم**، يقال: وجوه البلد: أشرافه.
- **الوِجهة والقصد**، هو كل موضع استقبلته، فيقال: أين وجهتك التي تقصدها؟ ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨]، يقال: خرج القوم فوجهوا للناس الطريق توجيهًا إذا وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه.

ويقال: قاد فلان فلانًا فوجه، أي: انقاد واتبع.

- **وجه النهار**، أي: صلاة الصبح، وقيل: هو أول النهار.
- **وجه النجم**: ما بدا لك منه.
- **وجه البيت**، أي: الخد الذي يكون فيه بابه؛ وقيل لخد البيت الذي فيه الباب وجه الكعبة.

يقال للرجل إذا كبر سنه: قد توجه، قال ابن الأعرابي: "يقال شمط ثم شاخ ثم كبر ثم توجه ثم دلف ثم دب ثم مج ثم ثلب ثم الموت".

ويقال: امرأة قد أوجهت، أي: قعدت عن الولادة.

- **ولّى وأدبر**، يقال: توجّه الشيخُ، كأنه أقبل بوجهه على الآخر.
- **الصفة والنوع والقسم**، يقال: جهة النحو على ثلاثة: اسم وفعل وحرف، أي: أقسام الكلام وأنواعه.

ويظهر أنّ هناك فرقًا بين التوجيه والوجه، فالتوجيه: فعل الموجّه، والوجه: أثر الفعل، قال البغدادي في "خزانته": "وإذا اعتبرته من حيث هو ذو وجوه سميته الموجّه، وسميت فعله التوجيه". [١]

ومعنى التوجيه: هو أن يحتمل الكلام وجهين من المعنى فصاعدًا. [٢]

واستعمل النحاة التوجيه كثيرًا في مصنفاتهم، فمنهم: سيبوية[١]، وأبو سعيد السيرافي[٢]، وابن جني[٣]، وابن مالك[٤]، وابن هشام[٥]، ونجم الدين الإستراباذي[٦]، وغيرهم[٧].

---

(١) ينظر: الصحاح، للجوهري (٢٢٥٥/٦) (مادة وجه). ومقاييس اللغة، لابن فارس (٨٨/٦) (مادة وجه). ولسان العرب، لابن منظور (٥٥٥/١٣) (فصل الواو). وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي: (فصل الواو والجيم) (٢٨٦/٤). وخزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي (٣٠٢/١). وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر البغدادي: (٤٦١/٦). والمعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: (١٠١٥/٢) (باب الواو).

(٢) خزانة الأدب وغاية الأرب، للحموي (٣٠٢/١).

المطلب الثاني: تعريف الإعراب.

لغة: أصله عرب، قال ابن فارس: "العين والراء والباء أصول ثلاثة"، قال الجوهري: "العرب: جيل من الناس، والنسبة إليهم عَرَبِيّ بيِّن العروبة، وهم أهل الأمصار، والأعراب منهم سُكّانُ البادية خاصَّة"، ويطلق ويراد منه معان:

- **الإبانة والإفصاح**، يقال: أعرب الرجل عن نفسه، إذا بيّن وأوضح، ومنه: عرَّبت عن القوم، أي تكلَّمت عنهم، ومنه أيضًا: عَرَّبَ مَنطِقَه، أي هذَّبه من اللحن.
- **النشاط وطيب النفس**، يقال: امرأة عَرُوب، أي: الضاحكة الطيبة النفس، ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴿٣٧﴾﴾ [الواقعة: ٣٧]

قال ابن جرير: "وقوله: (عربا) يقول تعالى ذكره: فجعلناهن أبكارًا غنجات، متحببات إلى أزواجهن يحسن التبعل، وهي جمع، واحدهن عروب".

- **فساد في جسم أو عضو**، يقال: عَرِبَت – بكسر الراء – معدة البعير إذا فسدت.
- **الخلو**، يقال: ما بالدار عَرِيبٌ، أي ما بها أحد.
- **الفحش من الكلام**، يقال: أعربَ الرجل إذا تكلَّم بالفُحش، ومنه: عرَّبَ عليه فِعلَه، أي قبَّح، يقال: عَرِّبوا عليه، أي ردُّوا عليه بالإنكار(٨).

---

(١) هو عَمرو بن عثمان بن قَنْبَر، مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَة بن جَلْد بن مالك بن أُدد، وقال أحمد بن معاوية بن بكر العُلَيْمِيّ: "ذُكِر سيبويه النحوي عند أبي، فقال: عَمرو بن عثمان قد رأيته، وكان حَدَثَ السِّنِّ، كنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبتُ من حمل عن الخليل بن أحمد، وقد سمعته يتكلم ويناظر في النحو، وكانت في لسانه حُبسة، ونظرت في كتابه، فعلمه أبلغ من لسانه. ينظر: طبقات النحويين واللغويين، للإشبيلي: (٦٦/١-٦٧ ترجمة٢٢).

(٢) هو الحسن بن عبدالله بن المرْزُبان، وهو الذي فسَّر كتاب سيبويه. ينظر: طبقات النحويين واللغويين، للإشبيلي: (١١٩/١ ترجمة٤٩).

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، إمام العربية، صاحب التصانيف. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: (١٧/١٧ ترجمة٩).

(٤) هو أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك، جمال الدين الطائي، الجياني، الشافعي. ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي: (٢٤٩/١٥ ترجمة٨٦).

(٥) هو أبي محمَّد عبدالله بن يُوسُف بن عبدالله بن يُوسُف بن أَحمد بن عبدالله بن هشام، جمال الدين، النحوى الفاضل المشهور. ينظر: الدرر الكامنة، لابن حجر: (٩٣/٣ ترجمة٢٢٤٨).

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي ابن المرزبان (٨٧/٥). والخصائص، لابن جني (٣٢٢/٢). وشرح الكافية الشافية، لابن مالك (١٢٤١/٣). وشرح تسهيل الفوائد، له (٢٨٠/٣). واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ (٥٨٣/٢). وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٢٣/١). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (٣٤٩/١). واعتراض الشرط على الشرط، له (٥٣/١). المسائل السفرية في النحو، له أيضًا (٢٠/١). ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، له (٧١٠/١). والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، للعيني: ١٠١١/٣. وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين الجَوجَري القاهري (٦٩٧/٢). وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٣٢٥/٢). وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للجرجاويّ الوقاد (٣٣/١). وسهم الألحاظ في وهم الألفاظ، لابن الحنبلي (٥٩/١). وشرح شافية ابن الحاجب، لنجم الدين الإستراباذي (٥٥/٤).

(٧) كالجَوجَري، والأشموني، والجرجاويّ، وابن الحنبلي، وابن الصائغ.

(٨) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، لابن جرير الطبري (١١٧/٢٣). والصحاح، للجوهري (١٧٧/١) (مادة عرب). ومقاييس اللغة، لابن فارس (٢٩٩/٤) (مادة عرب). وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي (٤٦/٣) (فصل العين والراء). والمعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية (٥٩٠/٢) (باب العين).

اصطلاحًا: هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا، أو تقديرًا. (١)

وعلى ما تقدم يمكن القول بأن التوجيه الإعرابي: هو عبارة عن بيان سبب تعدد الحركة الإعرابية، وما يتبع ذلك من اختلاف للمعنى، وبيان الراجح من ذلك(٢).

المطلب الثالث: تعريف الحديث.

لغة: قال ابن فارس: "الحاء والدال والثاء أصل واحد" (٣)، وحدَثَ يحْدُث حُدُوثًا وحَدَاثةً، وهو كون الشيء لم يكن. (٤)

ويطلق ويراد به معان، وتفهم من خلال سياق الكلام إذا كان مشافهة، ومن المكتوب إذا كان خطًا، ومن تلك المعاني:

الجديد نقيض القديم (٥).

ومما يدل على ذلك: ما جاء عن عائشة رضي الله عنهم زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ألم تري أن قومك لما بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم)، فقلت: يا رسول الله ألا تردها على قواعد إبراهيم؟ قال: (لولا **حِدْثان** قومك بالكفر لفعلت) (٦).

الخبر يأتي على القليل والكثير (٧).

ويجمع على أحاديث على غير القياس، ويقال: استحدثت خبرًا، أي: وجدت خبرًا جديدًا.

قال ذو الرمة:

استحدث الركب عن أشياعهم أم راجع القلب من أطرابه طربُ.

شاب حَدَثٌ (٩).

---

(١) أسرار العربية، لكمال الدين الأنباري (ص٤٥).

(٢) التوجيه الإعرابي قد يكون في الحركة الواحدة فقط كالمنصوبات، أو المرفوعات، أو المجرورات، وقد بُحث في ذلك رسائل علمية، فمن ذلك:

١. تعدد الوجوه الإعرابية للأسماء المرفوعة في القرآن الكريم وأثره على المعنى، لزهراء سعيد غضبان، وهي أطروحة ماجستير، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م، جامعة عمّان.

٢. تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في كتاب إعراب القرآن للنحاس، لماهر صالح الهواري، وهي أطروحة ماجستير، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، جامعة مؤتة، الأردن، كلية الآداب.

وأردتُ في بحثي تسليط الضوء في تعدد الحركات الإعرابية عند اختلافها في الكلمة الواحدة.

(٣) مقاييس اللغة، لابن فارس، (ص٢٣٥).

(٤) الصحاح، للجوهري (٤١٤/١)، مادة: (حدث).

(٥) الصحاح، للجوهري (٤١٣/٤-٤١٤).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب: الحج، باب: فضل مكة وبنيانها: (١٤٦/٢)، ح١٥٨٣. ومسلم، كتاب: الحج، ح٣٢٤٢.

(٧) الصحاح، للجوهري، (٤١٣/١-٤١٤).

(٨) الصحاح، للجوهري (٤١٤/١)، مادة: (حدث).

(٩) تهذيب اللغة، للأزهري (٢٣٤/٤-٢٣٥).

أي: فتي طري السن، ومما يدل على ذلك ما جاء عن أنس رضي الله عنه، وفيه: فلما اجتمعوا جاءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (ما كان حديث بلغني عنكم). قال له فقهاؤهم: أما ذوو آرائنا يا رسول الله، فلم يقولوا شيئًا، وأما أناس منَّا **حديثة أسنانهم**، فقالوا: يغفر الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي قريشًا ويترك الأنصار، وسيوفنا تقطر من دمائهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إني أعطي رجالاً حديث عهدهم بكفر، أما ترضون أن يذهب الناس بالأموال، وترجعوا إلى رحالكم برسول الله صلى الله عليه وسلم، فوالله ما تنقلبون به خير مما ينقلبون به)، قالوا: بلى يا رسول الله قد رضينا، فقال لهم: (إنكم سترون بعدي أثرة شديدة، فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله صلى الله عليه وسلم على الحوض) قال أنس فلم نصبر [(١)].

قال ابن الأثير: "حداثة السن: كناية عن الشباب وأول العمر" [(٢)].

حسن الحديث [(٣)].

محدثات الأمور [(٤)].

أي: ما ابتدعته أهل الأهواء. ومن ذلك ما جاء عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من **أحدث** في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد) [(٥)].

أحدث الرجل من الحدث [(٦)].

وهو نقيض الطهارة.

وقد جاءت لفظة (حدث) بتصاريفها مستخدمة في القرآن الكريم في ستة وثلاثين موضعًا[(٧)]، ولكل منها معنىً لا يخرج عما ذكرته سابقًا من المعاني، والله أعلم.

اصطلاحًا: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية [(٨)].

قال السيوطي في ألفيته:

والمتنُ ما انتهى إليه السَّنَدُ من الكلام، والحديثَ قَيَّدُوا

(١) أخرجه البخاري، كتاب: فرض الخمس، باب: ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يُعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه (٤/٩٤)، ح٣١٤٧، واللفظ له. ومسلم، كتاب: الزكاة: ح٢٤٣٦.

(٢) النهاية، لابن الأثير (١/٣٣٨).

(٣) تهذيب اللغة، للأزهري (٤/٢٣٤-٢٣٥).

(٤) تهذيب اللغة، للأزهري (٤/٢٣٤-٢٣٥).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب: الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (٣/١٨٤)، ح٢٦٩٧. ومسلم، كتاب: الأقضية: ح٤٤٩٢.

(٦) المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١/١٥٩).

(٧) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي (ص٢٤٧).

(٨) شرح التقريب والتيسير، للسخاوي (ص٣٤).

بِما أضيفَ لِلنَّبِيّ قولاً أو فِعْلاً وتقريراً ونحوَهَا حَكَوْا [1]

وبهذا الحد اتفق العلماء على تعريفه، وبناءً على ذلك فهناك علاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي: من حيث أنَّ كل واحدٍ منهما حدث بعدما كان عدمًا، ثم أُخبر به، ولذا من معاني الحديث لغة: الجديد وهو ضد القديم، وهو الذي حدث بعدما لم يكن، فحديث النبي صلى الله عليه وسلم قبل النبوة ليس تشريعًا، قال ابن تيمية: "والكتب التي فيها أخباره -صلى الله عليه وسلم- منها كتب التفسير، ومنها كتب السيرة والمغازي، ومنها كتب الحديث، وكتب الحديث هي ما كان بعد النبوة أخص، وإن ذكر فيها أمور جرت بعد النبوة؛ فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع فعله قبل النبوة، بل قد أجمع المسلمون على أن الذي فرض على عباده الإيمان به والعمل هو ما جاء به بعد النبوة" [2].

واختلفوا في كون الحديث مرادفًا للخبر أو غير مرادف له على ثلاثة أقوال:

١. ذهب الكرْمَاني ومن وافقه إلى أن الحديث غير مرادف للخبر.

قال: الكرماني: "واعلم أن الحديث: ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أنه رسول الله وحده، وهو عِلْم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله" [3].

وعلى هذا فالحديث: يختص بما أضيف إلى رسول صلى الله عليه وسلم، وأما الخبر: فيختص بما أضيف إلى الصحابي.

٢. ذهب الجمهور إلى أنهما مترادفان.

قال ابن حجر: "الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث" [4].

وعلى هذا فكل حديث خبر والعكس، فيطلق على المرفوع والموقوف.

٣. منهم من ذهب إلى أن الحديث: مختص بما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والخبر: بما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى غيره.

وعلى هذا فكل خبر حديث لا العكس.

الراجح والله أعلم ما ذهب إليه الجمهور؛ لأمور:

١. عند تعرف الحديث من حيث اللغة والاصطلاح، وجدت أن بينهما علاقة وتناسب، ولذا من معاني الحديث في اللغة، الخبر كما سبق بيانه، والله أعلم.

---

(١) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص١٠).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام، أحمد بن تيمية (١٨/١٠-١١).

(٣) الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، للكرماني (١/١٢).

(٤) نزهة النظر، لابن حجر (ص٤١).

٢. أن عامة كتب المحدثين سواءً الموطآت أو المسانيد أو الصحاح أو السنن وغيرها المسندة وغير المسندة تسمى بكتب الحديث، ويذكر فيها ضمنًا ما جاء عن الصحابة رضوان الله عليهم.

المبحث الثاني: أثر اختلاف التوجيه الإعرابي في الحديث النبوي.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: أثر الإعراب في فقه النص النبوي. (١)

كان يجيء الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويسمعه الصحابة رضوان الله عليهم، فيفهمونه بسليقتهم العربية، ولذا فإن هذه الشريعة جاءت بلسان عربي مبين، قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٤﴾﴾ [إبراهيم: ٤]، وعليه فلا يمكن استنباط الأحكام الشرعية إلا بمعرفة اللغة العربية، ومقدم ذلك علم الإعراب الذي به تُعرف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني، فبه تُعرف دلالات حروف المعاني، ودلالات التراكيب والإعراب، قال ابن تيمية: "ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يُعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يُفهم كلامه؛ فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب؛ فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك"(٢).

ولزامًا على المشتغلين بالكتاب والسنة أن يتعلموا من الإعراب ما يدركون به مراد الله عز وجل، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم؛ ليتمكنوا من الاستنباط، وبالتالي معرفة الأحكام الشرعية العلمية والعملية؛ فإن بين الوحيين، واللغة ارتباطًا لا ينفك بحال من الأحوال، فعلم الإعراب آلة يُتوصل بها إلى الغاية، وهي معرفة مراد الله تعالى، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم، بل تفتح له آفاقًا في العلم، وكلما كان متمكنًا من ذلك سلم فهمه وقوي واستقام، من غير أن يتعمق فيه، ويشغله عن الأهم، قال ابن حزم: "وأما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها بل هي مشغلة عن الأكود، ومقطعة دون الأوجب والأهم"(٣).

ونجد أن اختلاف الإعراب بين أهل العلم اختلاف في أقوالهم، وبناء على ذلك تبنى ترجيحاتهم، فكيف لمشتغل في العلم الشرعي أن يجهل الإعراب، قال ابن حزم: "فمن لم يعلم اللسان الذي به خاطبنا الله عز وجل، ولم يعرف اختلاف المعاني فيه لاختلاف الحركات في ألفاظه، ثم أخبر عن الله بأوامره ونواهيه فقد قال على الله ما لا يعلم، وكيف يفتي في الطهارة من لا يعلم الصعيد في لغة العرب، وكيف يفتي في الذبائح من لا يدري ماذا يقع

(١) ستأتي أمثله حديثية على ذلك في المبحث: الثالث، والرابع، والخامس.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١١٦/٧).

(٣) رسائل ابن حزم الأندلسي (٦٦/٤).

عليه اسم الذكاة في لغة العرب، أم كيف يفتي في الدين من لا يدري خفض اللام أو رفعها من قول الله عز وجل ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، ومثل هذا في القرآن والسنة كثير"(١).

المطلب الثاني: عناية أهل الحديث بالإعراب في مصنفاتهم.

للارتباط الوثيق بين الحديث النبوي والإعراب نجد أنَّ الشرّاح في مصنفاتهم أولوه عناية؛ وذلك لأن معرفة الإعراب معرفة للحكم الشرعي، وكثيرًا ما يتناول الشرّاح مسائل الإعراب في مصنفاتهم بل منهم من أفرد ذلك بمصنف مستقل، ومنهم من ضمّن ذلك في مصنفه، بل لا يكاد تمر على باب من أبواب المصنفات الحديثية لا سيما في المطولات إلا وتجد الشارح للإعراب شارحًا.

وسأذكر هنا بعض الشرّاح الذين اعتنوا بالإعراب، وجعلوا ذلك في مصنف مستقل:

١. التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه(٢)، لأبي الوليد هشام بن أحمد بن خالد بن سعيد الوقشي الأندلسي، من أعلم الناس بالنحو، واللغة، (٤٠٨هـ- ٤٨٩هـ)(٣).

٢. إعراب الحديث النبوي(٤)، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، ثم البغدادي، الضرير، النحوي، الحنبلي، الفرضي، صاحب التصانيف، (٥٣٨هـ- ٦١٦هـ) (٥).

٣. الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب(٦)، لأبي عبدالله محمد بن عبدالحق بن سليمان الكوفي، قاضي تِلِمْسَان، البربري، المالكي، (٦٢٥هـ) (٧).

٤. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح(٨)، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك، جمال الدين الطائي، الجياني، الشافعي، النحوي (٦٠٠هـ - ٦٧٢هـ)(١).

---

(١) رسائل ابن حزم الأندلسي (١٦٢/٣-١٦٣).

(٢) طبع بتحقيق الدكتور/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى في (٣ مجلدات)، ١٤٢١هـ.

تنبيه: أذكر المطبوع هنا من المصنفات التي أسوقها في الحاشية على سبيل البيان، لا الحصر للمطبوعات، ولا الترجيح بينها.

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣٤/١٩ ترجمة٧١).

(٤) طبع بتحقيق كل من:

١. عبدالإله نبهان بعنوان: (إعراب الحديث النبوي) قلت: وبذلك سماه الذهبي في السير (٩٣/٢٢)، الطبعة الثانية، في مجلد (١)، دمشق١٤٠٧هـ -١٩٨٦م.

٢. وحيد عبدالسّلام بالي، ومحمّد زكي عبدالديم، بعنوان: (إتحاف الخبيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث)، دار ابن رجب، الطبعة الأولى، في مجلد (١)،١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

٣. عبدالحميد هنداوي، بعنوان: (إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة: الأولى، في مجلد (١)،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي: (٩١/٢٢ ترجمة٦٤).

(٦) طبع بتحقيق الدكتور/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى في (مجلدين)،١٤٢١هـ -٢٠٠١م.

(٧) سير أعلام النبلاء، للذهبي: (٢٦١/٢٢ ترجمة١٤٦).

(٨) طبع بتحقيق كل من:

١. محمد فؤاد عبدالباقي، مؤسسة أبي عبيدة للنشر والتوزيع، القاهرة.

٢. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى،١٤٠٥هـ.

٥. عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي[٢]، لعبدالرحمن بن أَبى بكر بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عمر بن خليل بن نصر بن الخضر بن الهمام الجلال الأسيوطى الأصل، الطولوي الشافعي، (٨٤٩هـ – ٩١١هـ)[٣].

٦. العُدّة في إعراب العُمدة، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن أبي القاسم فرحون بن محمد بن فرحون اليعمري التونسي الأصل، المدني المولد والمنشأ، (٦٩٣هـ – ٧٦٩هـ) [٤].

هؤلاء من جلّة أهل العلم الذين ألفوا في الإعراب على جهة الاستقلال، ومنهم من ضمّن ذلك في مصنفه لا على جهة الخصوص في الإعراب، وهذا كثير جدًا، بل يمكن القول بأن جلّ الشروح لا تخلو من إعراب للنصوص النبوية، وأذكر هنا من صنّف في ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

١. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج[٥]، لأبي زكريا النواوي يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين، محيي الدين، الحافظ الفقيه الشافعي، (٦٣١هـ – ٦٧٦هـ) [٦].

٢. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام[٧]، لتقي الدين ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري، أبو الفتح، (٦٢٥هـ – ٧٠٢هـ) [٨].

٣. رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام[٩]، لتاج الدين، عمر بن علي بن سالم، الإمام النحوي المتقن، الإسكندراني اللخمي، ويعرف بالفاكهاني، (٦٥٤هـ – ٧٣٤هـ) [١٠].

٤. مصابيح الجامع[١١]، لمحمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان القرشي المخزومي السكندري، المالكي، ويعرف بابن الدماميني، (٧٦٣هـ – ٨٢٧هـ) [١٢].

٥. فتح الباري[١]، لأبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٧٧٣هـ – ٨٥٢هـ) [٢].

---

(١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي: (٢٤٩/١٥ ترجمة٨٦).

(٢) طبع بتحقيق كل من:
١. أحمد عبدالفتاح تمام، وسمير حسين حلبي، دار الباز.
٢. سلمان القضاة، دار الجيل، بَيروت، في (٣) مجلدات،١٤١٤هـ –١٩٩٤م.

(٣) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني: (٣٢٨/١ ترجمة ٢٢٨).

(٤) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لبرهان الدين اليعمري: (٤٥٤/١–٤٥٩).

(٥) طبع بتحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، في (٩ مجلدات)،١٤٢١هـ –٢٠٠٠م.

(٦) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي: (٣٢٤/١٥ ترجمة٣٤٠).

(٧) طبع بتحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الجيل، بيروت.

(٨) رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر: (٣٩٤/١).

(٩) طبع بتحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، بيروت، الطبعة الأولى، في (٥ مجلدات)،٢٤٣١هـ –٢٠١٠م.

(١٠) المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي: (١٨٣/١).

(١١) طبع بتحقيق: نور الدين طالب،، دار النوادر، بيروت، الطبعة الثانية، في (١٠ مجلدات)،١٤٣١هـ –٢٠١٠م.

(١٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي: (١٨٤/٧).

٦. إرشاد الساري[٣]، لأحمد بن محمَّد بن أَبي بكر بن عبد الْملك القسطلاني الأصل المصري الشّافعي، (٨٥١هـ – ٩٢٣هـ) [٤].

المطلب الثالث: أثر اختلاف الإعراب في حديث أبي هريرة، مرفوعًا: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه).

تصوير المسألة: النهي عن البول في الماء الساكن – غير الجاري –، والاغتسال فيه.

الحديث الأول: قال البخاري في "صحيحه" ١/٥٧ ح٢٣٩: حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَالرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزَ الأَعْرَجَ، حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لاَ يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ). [٥]

تخريج الحديث:

أخرجه القاسم بن سلام في "الطهور" ١/٢٢٢ ح١٦١ بنحوه، وابن خزيمة في "صحيحه" ١/٣٧ ح٦٦ بمعناه، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١/١٥ ح٢١ بنحوه، من طريق: الأعرج.

وأخرجه مسلم في "صحيحه" ١/٢٣٥ ح٩٥ بمعناه، وأبو داود في "سننه" ١/١٨ ح٦٩ بمعناه، والنسائي في "السنن الكبرى" ١/٩٣ ح٥٧ بمعناه، والحميدي في "مسنده" ٢/١٩٦ ح١٠٠٠ بنحوه، وابن أبي شيبة في "مصنفه" ١/١٣١ ح١٥٠١ بمعناه، وأحمد في "مسنده" ١٤/٣٥٣ ح٨٧٤٠ بمعناه، والدارمي في "سننه" ١/٥٦٨ ح٧٥٧ بمعناه، وأبو يعلى في "مسنده" ١٠/٤٦١ ح٦٠٧٦ بمعناه، والدولابي في "الكنى والأسماء" ٢/٧٦٣ ح١٣٢٤ بنحوه، وابن خزيمة في "صحيحه" ١/٣٧ ح٦٦ بمعناه، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١/١٤ ح١٥ بلفظه سواء، وأبو بكر البزاز في "الغيلانيات" ١/٣٩٢ ح٤٣٠ بمعناه، والطبراني في "الأوسط" ٣/٢٥٤ ح٣٠٦٩ بمعناه، من طريق: محمد بن سرين.

وأخرجه مسلم في "صحيحه" ١/٢٣٥ ح٩٦ بمعناه، والنسائي في "السنن الكبرى" ١/١٩٧ ح٣٩٧ بمعناه، والبيهقي في "سننه الصغير" ١/٣٧ ح٦٣، وفي "الكبرى" ١/١٥٨ ح٤٦٧ بمعناه، من طريق: همام بن منبه.

---

(١) طبعة الشيخ عبدالعزيز بن باز، مكتبة الرياض الحديثة.

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي: (المقدمة ص٦).

(٣) طبع بضبط وتصحيح: محمد عبدالعزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى في (١٥ مجلد)،١٤١٦هـ -١٩٩٦م.

(٤) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني: (١/١٠٢ ترجمة٦٠).

(٥) خرجتُ من الأحاديث التي تضمنت لفظة: (يَغْتَسِلُ)؛ لأنها محل بحث التوجيه الإعرابي.

وأخرجه أبو داود في "سننه" ١٨/١ ح٧٠، والقاسم بن سلام في "الطهور" ٢٢٢/١ ح١٦٠، وابن أبي شيبه في "مصنفه" ١٣١/١ ح١٥٠٣، وأحمد في "مسنده" ٣٦٥/١٥ ح٩٥٩٦ بمعناه، وابن حبان في "صحيحه" ٦٨/٤ ح١٢٥٧ بمعناه، وإبراهيم الحربي في "غريب الحديث" ١١٣٩/٣ بمعناه، من طريق: عجلان القرشي.

وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" ١٦١/١ ح٢٢٠ بمعناه، والحميدي في "مسنده" ١٩٥/٢ ح٩٩٩ بنحوه، وأحمد في "مسنده" ٥٦/١٥ ح٩١١٥ بمعناه، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١٤/١ ح١٨ بنحوه، وابن حبان في "صحيحه" ٦٤/٤ ح١٢٥٤ بنحوه، وابن المنذر في "الأوسط" ٣٣٠/١ ح٢٦٤ بمعناه، من طريق: أبي عثمان التبان.

وأخرجه أحمد في "مسنده" ٢٣١/١٤ ح٨٥٥٨ بمعناه، من طريق: حميد بن عبدالرحمن الحميري.

جميعهم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.

التوجيه الإعرابي الأول:

اختُلف في إعراب جملة: (الذي لا يجري) على قولين:

١. صفة مؤكدة لـــ (الدائم).

٢. صفة مخصصة لـ (الدائم).

عرض:

١. من أهل العلم من يرى أن قوله صلى الله عليه وسلم: (الذي لا يجري) صفة مؤكدة لـ (الدائم)، قال النووي: "وأما الدائم فهو الراكد وقوله صلى الله عليه وسلم الذي لا يجري تفسير للدائم وإيضاح لمعناه ويحتمل أنه احترز به عن راكد لا يجري بعضه كالبرك ونحوها"[(١)]، وقال ابن دقيق العيد: "وقوله: (الذي لا يجري) تأكيد لمعنى الدائم"[(٢)]، وقال العيني: "احترز بقوله: (الذي لا يجري) عن راكد يجري بعضه، كالبرك"[(٣)]، ويؤيد هذا القول ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أنه نهى أن يبال في الماء الراكد)[(٤)]، وعليه فلا يشمل البرك الكبيرة التي يجري ماؤها بعضه مع بعض[(٥)].

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (١٨٧/٣).

(٢) إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد (ص٧١).

(٣) عمدة القاري، للعيني: (١٦٨/٣).

(٤) أخرجه مسلم في "صحيحه"(٢٣٥/١) ح٩٤.

(٥) التوجيه النحوي، لنشأت علي (ص٣٦٣).

٢. ومن أهل العلم من يرى أن قوله صلى الله عليه وسلم: (الذي لا يجري) صفة مخصصة لـ (الدائم)؛ وذلك لأنها من الأضداد[١]، قال ابن الأنباري: "والدائم من الأضداد، يقال للساكن دائم، وللمتحرك الدائر"[٢]، وقال ابن حجر: "صفة مخصصة لأحد معنيي المشترك"[٣].

التوجيه الإعرابي الثاني:

اختُلف في إعراب جملة: (ثم يغتسل) على ثلاثة أقوال:

الأول: رفع اللام في (يغتسلُ)، وهو محل اتفاق، قال به: القرطبي، وابن مالك، والنووي، والعيني.

الثاني: جواز الأوجه الثلاثة، الرفع – النصب — الجزم، قال به: ابن مالك، وتبعه العيني على ذلك.

الثالث: جواز الرفع والجزم، قال به: النووي.

عرض ونقد:

جاءت رواية الرفع – بضم اللام — على الاستئناف، وهو محل اتفاق، وتقدير (ثم هو يغتسلُ فيه)، وبه نُقلت الرواية، قال القرطبي، والدماميني: "الرواية الصحيحة: (يغتسلُ) – برفع اللام –"، وقال العراقي: "الرواية المشهورة فيه ضم اللام أي: (ثم هو يغتسل منه)، كقوله في الحديث الصحيح: (لا يضرب أحدكم امرأته ضرب الأمة، ثم يضاجعُها)، فإنه يرفع العين"، ومفهوم ذلك: أنه نهاه عن ضربها؛ لأنه يحتاج إلى مضاجعتها، فتمتنع عليه لما أساء من معاشرتها، فيتعذر المقصود؛ لأجل الضرب.

والمراد من قوله: (ثم يغتسلُ) أي: أنَّه إذا بال فيه قد يحتاج إليه، فيمتنع عليه استعماله؛ لما أوقع فيه من البول.

قال القاضي عياض: "تنبيه على إفساده الماء، وعلى الحاجة إليه، لا أنه إنما نهى إذا أراد أن يغتسل فيه فقط".

وأما الذين قالوا بالنصب، فأرادوا بإضمار "أن" على إعطاء "ثم" حكم "واو" الجمع، ومنع ذلك أبو العباس القرطبي، فقال: "لا يجوز النصب إذ لا ينصب بإضمار "أن" بعد "ثم"، واستشكل النووي أيضًا القول بالنصب، فقال: "النصب يقتضي أن المنهي عنه، الجمعُ بينهما، دون إفراد أحدهما، وهو باطل"، وضعّف ابن دقيق العيد، وابن مالك هذا الإشكال، وعللا ذلك؛ أنه ليس فيه أكثر من كون هذا الحديث لا يتناول النهي عن البول في الماء الراكد بمفرده، ولا يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة بلفظ واحد، فيؤخذ النهيُ عن الجمع من هنا، وعن الإفراد من حديث آخر، واعتُرض أيضًا: بأنَّ الكوفيين أجروا "ثم" مجرى "الفاء و الواو" في جواز نصب

(١) أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، ليوسف العيساوي (ص٤٤٤).

(٢) الأضداد، للأنباري (ص٨٣).

(٣) فتح الباري، لابن حجر (٣٤٧/١).

المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واستدلوا بقراءة الحسن، ﴿وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠]، بنصب "يدرك"، وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب، فأجاز في قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه)، والنصب قال بإعطاء "ثم" حكم "واو" الجمع، فظُنَّ أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع بين النهيين دون إفرادهما، بل البول منهي عنه سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا.

وأما الذين قالوا بجواز جزم "اللام"، فعلى العطف على: "لا يبولنّ"، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي، جوَّز ذلك: ابن مالك، والنووي، والعراقي، وقال ابن مالك: "يجوز في (ثم يغتسل) الجزم عطفًا على (يبولن)؛ لأنه مجزوم الموضع بـ (لا) التي للنهى، ولكنه بني على الفتح لتوكيده بالنون، ونظير (ثم يغتسل) فى جواز الأوجه الثلاثة ﴿وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [النساء: ١٠٠]، فإنَّه قُرئ بجزم (يدركه)، ورفعه ونصبه، والجزم هو المشهور، والذي قرأ به السبعة، وأما الرفع والنصب فشاذان".

إلا أنَّ ابن دقيق العيد ضعف هذا، ومنعه أيضًا القرطبي، واحتج القرطبي: "بأنَّ المحل الذي تواردت عليه شيء واحد، وهو الماء، فعدوله عن (ثم لا يغتسلن) إلى (ثم يغتسل) دليل على أنَّه لم يرد العطف، ولو أراد ذلك لقال: (ثم لا يغتسلن)؛ لأنَّ الأصل تساوي الفعلين في النهي عنهما، فتوكيدُ أحدهما بالنون المشددة دون الثاني دليلٌ على أنَّه لم يرد عطفه عليه، وأيضًا ذاك عطف فعل على فعل لا عطف جملة على جملة"، إلا أنَّ كلام القرطبي مُتعقب من حيث أنَّه لا يلزم من توكيد النهي أن يعطف عليه نهي آخر غير مؤكد؛ لاحتمال أن يكون التوكيد في أحدهما، قال العراقي: "لا يلزم في عطف النهي على النهي ورود التأكيد فيهما معًا؛ كما هو معروف في العربية، وفي رواية أبي داود: (ولا يغتسل فيه من الجنابة)، فأتى بأداة النهي ولم يؤكده". (١)

أثر الاختلاف:

تبين من هذا الحديث أثر التوجيه الإعرابي الأول، وأن دلالة (الدائم) لها أثر في تغير معنى الحديث، وبناء على ذلك تغير الحكم الشرعي، فعلى القول الأول – (صفة مؤكدة) –: لا تشمل البرك الكبيرة التي لا يجري ماؤها بعضه مع بعض، بخلاف القول الثاني – صفة مخصصة–.

(١) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (١٠٦/٢). والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي (٥٤١/١). والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (١٨٧/٣). وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ص٢٢٠). والكاشف عن حقائق السنن، للطيبي (٨٢٤/٣). ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (١٦١/١). وطرح التثريب، للعراقي (٣٠/٢). وفتح الباري، لابن حجر (٣٤٧/١). وعمدة القاري، للعيني (١٦٦/٣). ومصابيح الجامع، للدماميني (٣٦١/١). وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للسيوطي (١٤/٣).

كما ظهر أيضًا أثر التوجيه الإعرابي الثاني، حيث أنّ من جعلها برفع (يغتسلُ) على الاستئناف، يكون النهي عن البول، ولو لم يرد أن يغتسل منه، فالمرد على هذا عدم إفساده الماء، لا أنه إنما نهى إذا أراد أن يغتسل فيه فقط.

وأما على النصب: فيقتضي أن المنهي عنه، الجمعُ بينهما، دون إفراد أحدهما؛ وذلك بإعطاء "ثم" حكم "واو" الجمع، أي: الجمع بين النهيين دون إفرادهما.

وأما على الجزم: فعلى العطف على: "لا يبولنّ"، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي، أي: النهي عن كل منهما.

المطلب الرابع: أثر اختلاف الإعراب في حديث المغيرة، مرفوعًا: (دعهما؛ فإني أدخلتهما طاهرتين).

تصوير المسألة: حكم شرط كمال طهارة القدمين عند لبس الخفين(١).

الحديث الثاني: قال البخاري في "صحيحه" ١/٥٢ ح٢٠٦: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ المُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: (دَعْهُمَا؛ فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ). فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. (٢)

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري أيضًا في "صحيحه" ١٤٤/٧ ح٥٧٩٩ بنحوه مطولًا، ومسلم في "صحيحه" ٢٣٠/١ ح٧٩ بنحوه مطولًا، والحميدي في "مسنده" ٢٢/٢ ح٧٧٦ بمعناه، وأحمد في "مسنده" ١٣٣/٣٠ ح١٨١٩٦ بنحوه مطولًا، وابن حبان في "صحيحه" ١٥٥/٤ ح١٣٢٦ بمعناه، والطبراني في "المعجم الكبير" ٣٧١/٢٠ ح٨٦٤ بنحوه مطولًا، وابن قانع في "معجم الصحابة" ٨٧/٣ بمعناه، من طريق: زكريا بن أبي زائدة.

وأخرجه أبو داود ٣٨/١ ح١٥١ بمعناه، من طريق: يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" ٩٥/١ ح١٩٠ بمعناه، من طريق: حصين بن عبدالرحمن.

كلهم عن عامر الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، مرفوعًا.

التوجيه الإعرابي:

اختُلف في شرط كمال طهارة القدمين عند لبس الخفين – هل يلزم غسل الرجلين أولًا، ثم لبس الخفين، أم يباح غسل الرجل اليمنى ثم يلبس الخف، وبعد ذلك تغسل الرجل اليسرى، ثم يلبس الخف الآخر– على قولين:

١. اشتراط كمال الطهارة عند لبس الخفين.

٢. عدم اشتراط كمال الطهارة عند لبس الخفين.

---

(١) والمراد من ذلك: حكم من توضأ مرتبًا، ثم غسل إحدى رجليه فلبس الخف، ثم غسل الثانية ولبس الخف الآخر، فهل فعله مشروع، ويباح له المسح على الخفين؟

(٢) خرجتُ الروايات التي تضمنت جملة: (فإني أدخلتهما طاهرتين)، أو (إني أدخلتهما وهما طاهرتان)؛ لأنها محل بحث التوجيه الإعرابي.

عرض ونقد:

١. قال جمهور أهل العلم: باشتراط كمال الطهارة عند لبس الخفين، من المالكية والشافعية والحنابلة؛ واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (فإني أدخلتهما طاهرتين) حيث يدل على وجوب كمال الطهارة لإباحة المسح، قال الخطابي: "وفي قوله: (أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان) دليل على أن المسح على الخفين لا يجوز إلاّ بأن يلبسا على كمال الطهارة، وأنه إذا غسل إحدى رجليه فلبس عليها أحد الخفين، ثم غسل رجله الأخرى ثم لبس الخف الآخر لم يجزئه؛ لأنه جعل طهارة القدمين معاً قبل لبس الخفين شرطًا لجواز المسح عليهما وعلة لذلك، والحكم المعلق بشرط لا يصح إلاّ بوجود شرطه، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق"، وقال ابن حجر: "ولو غسل رجليه بنية الوضوء، ثم لبسهما، ثم أكمل باقي الأعضاء لم يبح المسح عند الشافعي ومن وافقه على إيجاب الترتيب، وكذا عند من لا يوجبه بناء على أن الطهارة لا تتبعض"، واستدلوا أيضًا بالرواية الأخرى: (وهما طاهرتان) حيث إنها جملة حالية، قال ابن دقيق العيد: " فقوله: (وهما طاهرتان) حال من كل واحدة منهما، فيصير التقدير: أدخلت كل واحدة في حال طهارتها؛ وذلك إنما يكون بكمال الطهارة".

٢. قال الأحناف، ومن وافقهم: بعدم اشتراط كمال الطهارة عند لبس الخفين؛ واحتجوا بأن لا دلالة في الجملة الحالية على ذلك؛ لأن الحديث جاء برواية: (دعهما؛ فإني أدخلتهما طاهرتين)، ولأن الطهارة عندهم تتبعض، فلو غسل إحدى رجليه، فهي طاهرة عندهم، خلافًا للشافعية ومن وافقهم، فلا يلحقون اسم الطهارة إلا الفرد الكامل.

قال ابن دقيق العيد: "فلا يمتنع أن يعبر بهذه العبارة عن كون كل واحدة منهما أدخلت طاهرة، بل ربما يدعى أنه ظاهر في ذلك، فإن الضمير في قوله: (أدخلتهما) يقتضي تعليق الحكم بكل واحدة منهما"، وقال الطحاوي: "معنى قوله صلى الله عليه وسلم: (أدخلتهما طاهرتين)، يجوز أن يقال: غسلتهما، وإن لم يكمل الطهارة، صلى ركعتين قبل أن يتم صلاته"، وقال العيني: "ولو قلت: دخلنا البلد ونحن ركبان، يشترط أن يكون كل واحد راكبًا عند دخوله، ولا يشترط اقترانهم في الدخول، فتكون كل واحدة من رجليه عند إدخالها الخف طاهرة إذا لم يدخلهما الخفين معًا، وهما طاهرتان؛ لأن إدخالهما معًا غير متصور عادة، وإن أراد إدخال كل واحدة الخف وهي طاهرة بعد الأخرى فقد وجد المدعي". (١)

(١) ينظر: الأم، للشافعي (٤٨/١). ومعالم السنن، للخطابي (٥٨/١). وإحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد (١١٣/١). ورياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، للفاكهاني (٢٨٩/١-٢٩٠). والعدة في إعراب العمدة، لبدر الدين ابن فرحون المدني (١٩٥/١-١٩٦). والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للكرماني (٥٤/٣). وفتح الباري، لابن حجر (٣١٠/١). وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني (١٠١/٣-١٠٢). وشرح سنن أبي داود، للعيني (٣٥٦/١). وكشف اللثام شرح عمدة الأحكام، للسفاريني (٢٧٧/١). ونيل الأوطار، للشوكاني (٢٣٠/١). وعون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (١٧٧/١). وتقرير

أثر الاختلاف:

تبين من هذا الحديث أثر التوجيه الإعرابي، وأن دلالة: (فإني أدخلتهما طاهرتين)، أو بالرواية الأخرى: (وهما طاهرتان) لها أثر في تغير معنى الحديث، وبناء على ذلك تغير الحكم الشرعي، فعلى القول الأول اشتراط كامل الطهارة عند لبس الخفين، وجعلوا الجملة حالية، فالتقدير: أدخلت كل واحدة في حال طهارتها، وذلك إنما يكون بكمال الطهارة.

وأما على القول الثاني، فلم يشترطوا كمال الطهارة عند لبس الخفين؛ وذلك أن لا دلالة في الحال على ذلك الحكم، فلو غسل إحدى رجليه وأدخلها الخف، ثم غسل الأخرى وأدخلها صح المسح عندهم.

المطلب الخامس: أثر اختلاف الإعراب في حديث أبي سعيد، مرفوعًا: (ذكاة الجنين ذكاة أمه).

تصوير المسألة: حكم الجنين الذي يخرج من بطن أمه ميتًا[1].

الحديث الثالث: قال الترمذي في "جامعه" ٤/٧٢ ح١٤٧٦: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ أَبِي الوَدَّاكِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ)، وَفِي البَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ المُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ وَأَبُو الوَدَّاكِ اسْمُهُ: جَبْرُ بْنُ نَوْفٍ.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في "مسنده" ١٨/٦٨ ح١١٤٩٥ بمعناه، وأبو يعلى في "مسنده" ٢/٢٧٨ ح٩٩٢ ولفظه: (وذكاته من ذكاةِ أمه)، والدارقطني في "سننه" ٥/٤٩٢ ح٤٧٣٣ ولفظه: (سُئل عن الجنين يخرج ميتًا، قال: (إن شئتم فكلوه)، من طريق: يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه الترمذي أيضًا في "جامعه" ٤/٧٢ ح١٤٧٦ بلفظه سواء، وابن أبي شيبة في "مصنفه" ٧/٢٨٨ ح٣٦١٥٠ بزيادة: (إذا أشعر)، من طريق: حفص بن غياث.

وأخرجه أبو داود في "سننه" ٣/١٠٣ ح٢٨٢٧، من طريق: عبدالله بن المبارك، وهُشيم، ومن طريق: هُشيم أيضًا، الدارقطني في "سننه" ٥/٤٩٤ ح٤٧٣٦، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٩/٥٦٢ ح١٩٤٩٠ بمعناه.

القواعد وتحرير الفوائد (٢/٤٧٠-٤٧٢). وشرح تحفة أهل الطلب في تجريد أصول قواعد ابن رجب (ص٣٧٠-٣٧١). وأثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، للعيساوي (ص٤٣٤-٤٣٧). والتوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف، لنشأت علي (ص٣٢٤-٣٢٧).

(١) جاء الحديث عن حكم الجنين الميت في بطن أمه،؛ لأنه هو محل الشك، أما الحي فلا إشكال فيه، ويؤيد ذلك ما جاء في رواية الدارقطني في "سننه" (٥/٤٩٢) ح٤٧٣٣: (سُئل عن الجنين يخرج ميتًا).

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" ١٠٦٧/٢ ح٣١٩٩ بمعناه، من طريق: عبدالله بن المبارك، وأبو خالد الأحمر، وعبدة بن سليمان.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ٢٨٨/٧ ح٣٦١٥٠ بزيادة: (إذا أشعر)، من طريق: عبدالرحيم بن سليمان.

وأخرجه أحمد في "مسنده" ٣٦٢/١٧ ح١١٢٦٠ بمعناه، من طريق: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة.

جميعهم عن مجالد بن سعيد.

وأخرجه أحمد في "مسنده" ٤٤٢/١٧ ح١١٣٤٣، وابن حبان في "صحيحه" ٢٠٦/١٣ ح٥٨٨٩، والدارقطني في "سننه" ٤٩٤/٥ ح٤٧٣٧، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٥٦٢/٩ ح١٩٤٩٢ بلفظه سواء، من طريق: يونس بن أبي إسحاق.

كلاهما عن أبي الودَّاك جبر بن نوف.

وأخرجه أحمد في "مسنده" ١٢/١٨ ح١١٤١٤ بنحوه، وأبو يعلى في "مسنده" ٤١٥/٢ ح١٢٠٦، والطبراني في "المعجم الأوسط" ٦٠/٤ ح٣٦٠٦، وفي "المعجم الصغير" ١٥٦/١ ح٢٤٢ بلفظه سواء، من طريق: عطية العوفي.

كلاهما عن أبي سعيد رضي الله عنه، مرفوعًا.

دراسة الإسناد:

أبو الودَّاك.

هو جبر بن نوف الهَمْداني البكالي، أبو الودَّاك الكوفي، قال البخاري: "قال بعضهم: أبو الفداك، والأول أصح".

روى عن: أبي سعيد الخدري، وشريح بن الحارث القاضي، وغيرهما.

وعنه: مجالد بن سعيد، ويونس بن أبي إسحاق، وغيرهما.

وثقه: ابن معين، والذهبي، وذكره ابن حبان، وابن شاهين، وابن خلفون في جملة الثقات.

قال النسائي: "صالح"، وقال الذهبي مرة: "صدوق مشهور".

قال النسائي مرة " ليس بالقوي"، وقال ابن سعد: "كان قليل الحديث".

ويتبين من حاله، والله أعلم: أنه ثقة؛ لتوثيق ابن معين له مع شدة أخذه بالرجال، وإخراج مسلم له، ولذكر ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون له في جملة الثقات، وأما قول النسائي؛ فلعل ذلك من تشدده في الحكم على الرجال، وأيضًا لم أجد من نصَّ على سبب جرحه.

وروى له: مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه. (١)

مجالد.

هو مُجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام، ويقال: ابن ذي مران بن شرحبيل بن ربيعة بن مرثد بن جشم ابن حاشد بن جشم بن خيوان بن نوف بن همْدان الهمْداني، أبو عمرو، ويقال: أبو عمير، ويقال: أبو سعيد، الكوفي.

روى عن: أبي الودَّاك، وقيس بن أبي حازم، وغيرهما.

وعنه: يحيى بن سعيد القطان، وسفيان الثوري، وغيرهما.

وثقه: ابن معين، . والنسائي.

قال الفسوي: "تكلم فيه الناس، وهو صدوق"، وقال العجلي: "جائز الحديث، حسن الحديث، إلا أن عبد الرحمن بن مهدي كان يقول: أشعث بن سوار أقوى منه، والناس لا يتابعونه على هذا، كان مجالد أرفع من أشعث بن سوار، وقال يحيى بن سعيد: كان مجالد يلقن الحديث إذا لقن، وقد رآه، وسمع منه، صالح الكتاب، يروي عن قيس بن أبي حازم، والشعبي"، وقال البخاري: "صدوق".

ضعفه: يحيى القطان، وابن سعد، والنسائي، والجوزقاني، وقال يحيى بن معين مرة: "لا يحتج بحديثه"، ومرة قال: "مجالد ضعيف واهى الحديث"، وقال القطان: "في نفسي منه شئ"، وقال أحمد بن حنبل: "ليس بشيء؛ يرفع حديثًا كثيرًا لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس"، وقال عبد الرحمن بن مهدى: "حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد وأبى أسامة: ليس بشئ، ولكن حديث شعبة، وحمَّاد بن زيد، وهشيم، وهؤلاء القدماء"، قال أبو محمد – ابن أبي حاتم – "يعني أنَّه تغير حفظه في آخر عمره"، وقال أبو حاتم: " لا يحتج بحديثه، وليس بقوي الحديث"، وقال البخاري: "كان ابن مهدي لا يروي عنه عن الشعبي وقيس بن أبي حازم"، وقال أيضًا: "كان يحيى القطان يضعفه وكان ابن مهدي لا يروي عنه"، وقال الجوزجاني: "غير محمود"، وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به"، وقال الدارقطني: "ليس بثقة"، وقال ابن أبي خيثمة: " سمعت يحيى بن معين يقول: مجالد بن سعيد ثقة، وسمعته مرة أخرى يقول: مجالد بن سعيد ضعيف واهي الحديث، قلت له: كان يحيى بن سعيد يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد بن سعيد حديثه كله لرفعه؟ قال: نعم، قلت: ولم يزيد؟ قال: لضعفه"، وقال ابن حجر: "ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره".

ويتبين من حاله: أنَّه ضعيف الحديث؛ لتضعيف أئمة النقد له، وأما توثيق ابن معين والنسائي، فقد اختلفت أقوالهم في مجالد، وجاء من أقوالهم ما يوافق ما ذهب إليه جمهور أئمة النقد، لا سيما وقد فُسر سبب

(١) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٢٤٣/٢ ترجمة ٢٣٣٢). الثقات، لابن حبان (١١٧/٤ ترجمة ٢٠٧٥). وتهذيب الكمال، للمزي (٤٩٥/٤ ترجمة ٨٩٥). والكاشف، للذهبي (٢٨٩ ترجمة ٧٥٢). وميزان الاعتدال، للذهبي (٥٨٤/٤ ترجمة ١٠٧١٨). إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٦٠/٣ ترجمة ٩٣٨).

جرحه، حيث أنَّ مجالدًا يلقن الحديث إذا لقن، كما قال ذلك القطان، وهو خبير به إذ أنَّه رآه، وسمع منه كما في هذا الحديث، وكذلك: كان يحيى بن سعيد يقول: "لو أردت أن يرفع لي مجالد بن سعيد حديثه كله لرفعه"، وهذا دليل على ضعفه، ومما يضعفه أيضًا ما قاله ابن حبان عنه: "كان رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل".

مات عام أربعة وأربعين ومائة في خلافة أبي جعفر، وقيل: عام ثلاثة، وروى له: مسلم، والأربعة. (١)

يحيى بن سعيد.

هو يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ – بفتح الفاء، وتشديد الراء المضمومة، وسكون الواو، ثم معجمة – التميمي، أبو سعيد القطَّان البصري.

روى عن: الثوري، ومجالد بن سعيد، وخلق.

وعنه: محمد بن بشار، وابن أبي شيبة، وخلق.

ثقة متقن حافظ إمام قدوة.

وثقه: ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، وابن حجر، وجماعة.

مات عام ١٩٨هـ، وروى له: الجماعة. (٢)

– محمد بن بشار.

هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر بندار، وقيل له: بندار؛ لأنه كان بندارًا في الحديث، والبندار: الحافظ.

روى عن: القطان، وعبدالرحمن بن مهدى، وجماعة.

وعنه: الجماعة.

ثقة من أوعية العلم جمع حديث أهل البصرة، واحتج به أصحاب الصحاح.

وثقه: العجلي، و مسلمة بن قاسم، والذهبي، وابن حجر، وابن سيار الفرهيانى، وغيرهم، قال الدارقطني: "من الحفاظ الأثبات"، وقال الذهبي: "وثقه غير واحد".

قال أبو حاتم: "صدوق"، وقال النسائي: "صالح لا بأس به"، قلت: هذا من شدة أخذهم بالرجال.

---

(١) ينظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٣٣٦/٦ ترجمة ٢٥٥١). وتاريخ ابن معين – رواية الدوري – (٢٦٩/٣ ترجمة ١٢٧٧). والتاريخ الكبير، للبخاري (٩/٨ ترجمة ١٩٥٠). والضعفاء الصغير، للبخاري (١٣٠/١ ترجمة ٣٨٤). وأحوال الرجال، للجوزجاني (١١٤/١ ترجمة ٩٢). والثقات، للعجلي (٤٢٠/١ ترجمة ١٥٣٧). وتاريخ ابن أبي خيثمة (١١٧/٣ ترجمة ٤٠٦٥). والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣٦١/٨ ترجمة ١٦٥٣). والمجروحين، لابن حبان (١٠/٣ ترجمة ١٠٣٩). والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (١٦٦/٨ ترجمة ١٩٠١). وتهذيب الكمال (٢١٩/٢٧ ترجمة ٥٧٨٠). وإكمال تهذيب الكمال (٧٠/١١ ترجمة ٤٤٢٣). وموسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (٥٤٠/٢ ترجمة ٢٨٨١). وتقريب التهذيب (ص٦٤٧٨).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٣٢٩/٣١). وتهذيب التهذيب (٣٥٧/٤). والتقريب (ص٥٩١).

وكان ابن معين لا يعبأ به ويستضعفه، وقال ابن الدورقي: "ورأيت القواريري لا يرضاه، وقال: كان صاحب حمام"، قلت: هذا ليس بقادح، قال أبو الفتح الأزدي: "بندار قد كتب الناس عنه وقبلوه، وليس قول يحيى والقواريري مما يجرحه، وما رأيت أحدًا ذكره إلا بخير وصدق"، وقال الذهبي: "محمد بن بشار: ثقة حجّة، كذّبه الفلاس، فما أصغى أحد إلى تكذيبه؛ لتيقنهم أنَّ بندارًا صادق أمين"، وقال أيضًا: "لم أذكر بندارا وأمثاله في كتابي للين فيه عندي؛ ولكن لئلا يتعقب عليّ فيهم، فيقول قائل فيهم مقال".

مات عام اثنتين وخمسين ومائتين. (١)

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لغيره؛ لحال: مُجالد بن سعيد، **وقد تابعه:** يونس بن أبي إسحاق، قال الذهبي: "صدوق، ما به بأس"(٢).

التوجيه الإعرابي:

اتفق أهل العلم على أنَّ الجنين إذا خرج حيًا بعد تذكية أمه لم يحل من غير ذبح(٣)، واختلفوا في الجنين إذا خرج ميتًا بعد تذكية أمه، على ثلاثة أقوال:

١. يحل أكله أشعر أم لا.

٢. يحل أكله إذا تم خلْقه، ونبت شعره. (٤)

٣. لا يحل أكله.

عرض ونقد:

١. قال جمهور أهل العلم – المالكية والشافعية والحنابلة – بحل أكل الجنين الذي يخرج ميتًا من بطن أمه المذكاة، واحتجوا بحديث الباب، حيث إنه أفاد حل أكل الجنين الميت، والحصر يدل على أن ذكاة أمه ذكاة له، قال الخطابي: "فيه بيان جواز أكل الجنين إذا ذكيت أمه، وإن لم يحدث للجنين ذكاة".

قال ابن الأثير: "فمن رفعه جعله خبر المبتدأ الذي هو ذكاة الجنين، فتكون ذكاة الأم هي ذكاة الجنين، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف"، قلت: الرواية المحفوظة المخرَّجة جاءت بالرفع، قال ابن القيم: "أن قوله: (ذكاة الجنين ذكاة أمه) جملة خبرية جعل الخبر فيها نفس المبتدأ، فهي كقولك: غذاء الجنين غذاء أمه؛ ولهذا جعلت

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٢١٤/٧ ترجمة ١١٨٧). وتهذيب الكمال (٥١١/٢٤ ترجمة ٥٠٨٦). والكاشف، للذهبي (١٥٩/٢ ترجمة ٤٧٤٠). والمغني في الضعفاء، للذهبي (٥٥٩/٢ ترجمة ٥٣٢٧). وميزان الاعتدال، للذهبي (٤٩٠/٣ ترجمة ٧٢٦٩). وتهذيب التهذيب (٧٠/٩ ترجمة ٨٧). وتقريب التهذيب (ص٥٧٥٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٤٢٨/٤ ترجمة ٩٩١٤).

(٣) إن خرج حيًا ولم نتمكن من ذبحه حتى مات فهو حلال عند الجمهور؛ قياسًا على الصيد.

(٤) هذا مذهب الإمام مالك، وهو داخل إجمالًا مع أصحاب القول الأول – جمهور أهل العلم –، وذكرته استقلالًا للفرق الدقيق بينه، وبين القول الأول، أما عند العرض والنقد، فضمنته مع قول جمهور أهل العلم.

الجملة لتتميم إن وخبرها في قوله: فإن ذكاته ذكاة أمه، وإذ كان هكذا لم يجز في ذكاة أمه إلا بالرفع، ولا يجوز نصبه لبقاء المبتدأ بغير خبر فيخرج الكلام عن الإفادة والتمام إذ الخبر محل الفائدة، وهو غير معلوم"، وقال عبدالوهاب طويلة: "فكلمة (ذكاة) – الثانية – خبر للمبتدأ (ذكاة الجنين)، ويكون المعنى: ذكاة أم الجنين ذكاة له، فيكون الحديث قد خص عموم الآية، وأخرج الجنين الذي ذكيت أمه من حكم الميته"، قلت: والروايات يفسر بعضها بعضًا كما تقدم في تخريج الحديث، ومنها: (وذكاته من ذكاةِ أمه)، و (سُئل عن الجنين يخرج ميتًا، قال: (إن شئتم فكلوه)، وقال ابن الناظم – ابن صاحب الألفية –: "وهو الموافق لرواية الرفع المشهورة".

٢. قال أبو حنيفة، وابن حزم، ومن وافقهم بعدم حل أكل الجنين الذي يخرج ميتًا من بطن أمه المذكاة، واحتجوا بحديث الباب، وقالوا بأن الرواية على النصب، والتقدير: ذكاة الجنين كذكاة أمّه، فلمّا حذف الجار نصب، أو على تقدير يذكّى تذكية مثل ذكاة أمّه، فحذف المصدر وصفته وأقام المضاف إليه مقامه، فلا بدّ عندهم من ذبح الجنين إذا خرج حيًّا، قال ابن الأثير: "ومن نصب: كان التقدير: ذكاة الجنين كذكاة أمه، فلما حذف الجار نصب، أو على تقدير: يذكى تذكية مثل ذكاة أمه، فحذف المصدر وصفته، وأقام المضاف إليه مقامه، فلا بدَّ عنده من ذبح الجنين إذا خرج حيًا"[(١)]، وقال الكاندهلوي: "والمراد بالحديث التشبيه لا النيابة، أي ذكاة الجنين كذكاة أمه، ألا ترى أنه ذكر الجنين أولًا، ولو كان المراد النيابة لذكر النائب أولًا، دون المنوب عنه"، وقال محمد أديب صالح: "وقد احتج أبو حنيفة بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]، وبأن ذكاة نفسٍ لا تكون ذكاة نفسين، فالجنين الميت لا تسري عليه ذكاة أمه، وأوّل الحديث: (ذكاته ذكاة أمه) بحمله على التشبيه، على معنى أن الجنين يذكى كما تذكى أمه، فكأنه قال: أي: فذكوه".

إلا أنَّ جمهور أهل العلم اعترضوا على رواية النصب، لأمور:

١. الاحتجاج بالآية احتجاج بالعام المخصوص في مقابل الخاص؛ فالحديث قد أخرج هذا الجنين من حكم الميته الواردة في الآية؛ لأنه اعتبره مذكّىً بذكاة أمه.

٢. وأما من جهة الرواية، فرواية النصب غير محفوظة عند الأئمة المعتبرين، قال الخطابي، وغيره: "ورواية الرفع هي المحفوظة".

قال المنذري: "رواه بعض الناس لغرض له: (ذكاة الجنين ذكاةَ أمه) يعني بنصب (ذكاة) الثانية؛ ليوجب ابتداء الذكاة فيه إذا خرج، ولا يكتفى بذكاة أمه، وليس بشيء وإنما هو (ذكاةُ الجنين ذكاةُ أمه) برفع الثانية لرفع

(١) قال ابن الأثير في "النهاية" (١٦٤/٢): "ومنهم من يرويه بنصب الذكاتين: أي ذكوا الجنين ذكاة أمه".

الأولى خبر المبتدأ، والمحفوظ عن أئمة هذا الشأن في تقييد هذا الحديث: الرفع فيهما، وقال بعضهم: في قوله: (فإن ذكاته ذكاة أمه) ما يبطل هذا التأويل، ويدحضه؛ فإنه تعليل لإباحته من غير إحداث ذكاة".

وممن اعترض على رواية النصب ابن القيم، فقال: " إنه إذا نصب ذكاة أمه، فلا بد وأن يجعل الأول في تقدير فعل؛ لينتصب عنه المصدر، ويكون تقديره: يذكي الجنين ذكاة أمه ونحوه، ولو أريد هذا المعنى لقيل: ذكوا الجنين ذكاة أمه، أو يُذكَّى...، ويدل على بطلانه الوجه السابع وهو أن الجنين إنما يذكى مثل ذكاة أمه إذا خرج حيًا، وحينئذ فلا يؤكل حتى يذكى ذكاة مستقبلة؛ لأنه حينئذ له حكم نفسه، وهم لم يسألوا عن هذا ولا أجيبوا به، فلا السؤال دل عليه، ولا هو جواب مطابق لسؤالهم، فإنهم قالوا نذبح البقرة أو الشاة في بطنها الجنين أنلقيه أم نأكله؟ فقال: (كلوه إن شئتم؛ فإن ذكاته ذكاة أمه)، فهم إنما سألوه عن أكله أيحل لهم أم لا، فأفتاهم بأكله وأزال عنهم ما علم أنه يقع في أوهامهم من كونه ميتة بأنه ذكي بذكاة الأم، ومعلوم أن هذا الجواب، والسؤال لا يطابق ذكوا الجنين مثل ذكاة أمه بل كان الجواب حينئذ لا تأكلوه إلا أن يخرج حيًا فذكاته مثل ذكاة أمه، وهذا ضد مدلول الحديث والله أعلم".

٣. المنقول عن الصحابة هو ما ذهب إليه الجمهور، قال ابن المنذر: "لم يرو عن أحد من الصحابة، والتابعين، وسائر علماء الأمصار أن الجنين لا يؤكل إلاّ باستئناف الذكاة فيه غير ما روي، عَن أبي حنيفة... "، وقال ابن عبدالبر: "وأما قول أبي حنيفة، وزفر، فليس له في حديث النبي عليه السلام، ولا في قول أصحابه، ولا في قول الجمهور أصل، وزعم أبو حنيفة أنه لم ير ذكاة واحدة تكون لاثنين، واستحال غيره أن تكون ذكاة لنفسين، وهو يرى أن من أعتق حاملًا، فإن عتقها عتق لجنينها، فإذا جاز أن يكون عتق واحد عتقًا لاثنين، فغير نكير أن تكون ذكاة نفس ذكاة نفسين هذا من جهة القياس، فكيف والسنة مغنية عن كل رأي، وبالله التوفيق"، وقال الخطابي: "وذهب أكثر العلماء إلى أن ذكاة الشاة ذكاة لجنينها... "، وقال ابن قدامه: "هذا إجماع من الصحابة ومن بعدهم، فلا يعول على من خالفه؛ ولأن الجنين متصل بها اتصالَ خِلْقة، يتغذى بغذائها، فتكون ذكاتُه ذكاتها"، وقال الزرقاني: "وجاء من رواية جمع من الصحابة، وهو برفع ذكاة في الموضعين مبتدأ وخبر، أي: ذكاة أمه ذكاة له".

٤. يرى الجمهور في رواية الرفع: اتفاق النص، والأصل، والقياس على هذا الحكم، قال ابن القيم: "الذي جاء على لسانه تحريم الميتة هو الذي أباح الأجنة المذكورة؛ فلو قدر إنها ميتة لكان استثناؤها بمنزلة استثناء السمك والجراد من الميتة، فكيف وليست بميتة؟ فإنها جزء من أجزاء الأم، والذكاة قد أتت على جميع

أجزائها، فلا يحتاج أن يفرد كل جزء منها بذكاة، والجنين تابع للأم جزء منها، فهذا هو مقتضى الأصول الصحيحة، ولو لم ترد السنة بالإباحة، فكيف وقد وردت بالإباحة الموافقة للقياس والأصول؟". (١)

أثر الاختلاف:

تبين من هذا الحديث أثر التوجيه الإعرابي، وأن من يقول برفع (ذكاةُ) الثانية على أنها خبر للمبتدأ – (ذكاة الجنين) –، يكون المراد: ذكاة أم الجنين ذكاة له.

وأما من يقول بنصب (ذكاةَ) الثانية، فعلى تقدير: ذكاة الجنين كذكاة أمّه، فلمّا حذف الجار نصب، والمراد: أنَّ الجنين يحتاج إلى تذكية جديدة كتذكية أمه.

المطلب السادس: أثر اختلاف الإعراب في حديث أنس بن مالك، مرفوعًا: (إذا صلَّى يناجي ربه، فلا يتفلن عن يمينه).

تصوير المسألة: حكم البزاق في الصلاة.

الحديث الرابع:

قال البخاري في "صحيحه" ١/١١٢ ح٥٣١: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَتْفِلَنَّ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ تَحْتَ قَدَمِهِ اليُسْرَى)، وَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ قَتَادَةَ، (لَا يَتْفِلُ قُدَّامَهُ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ)، وَقَالَ شُعْبَةُ: (لَا يَبْزُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ)، وَقَالَ حُمَيْدٌ: عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَبْزُقْ فِي القِبْلَةِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري أيضًا في "صحيحه" ١/٩٠ ح٤١٢ بنحوه، ومسلم في "صحيحه" ١/٣٩٠ ح٥٤ بنحوه، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" ٣/٤٧٨ ح٢٠٨٦ بنحوه، وابن الجعد في "مسنده" ١/١٤٧ ح٩٣٣ بنحوه، من طريق: شعبة.

---

(١) ينظر: معالم السنن، للخطابي (٤/٢٨٢). والاستذكار، لابن عبدالبر (٥/٢٦٥). والنهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٢/١٦٤). ومختصر سنن أبي داود، للمنذري (٢/٢٥٦ باب: ما جاء في ذكاة الجنين)، والمغني، لابن قدامه (١٣/٣٠٩). وعون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته (٨/٢٠-١٢١). وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لمحمد بن مالك (ص٢٠٣). ومرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، للسيوطي (٢/٧٢١). وأوجز المسالك، للكاندهلوي (١٠/٥٠). وتفسير النصوص في الفقه الإسلامي، لمحمد أديب صالح (١/٤٢٤). شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، للزرقاني المصري (٣/١٢٨). وأثر اللغة في اختلاف المجتهدين، لعبدالوهاب طويلة (ص١٤٠). وأثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، ليوسف العيساوي (ص٤٢٧-٤٣٣).

وأحمد في "مسنده" ١١٩/١٩ ح١٢٠٦٣ بنحوه، وأبو يعلى الموصلي في "مسنده" ٤٦٤/٥ ح٣١٩٠ بنحوه مختصرًا، من طريق: سعيد بن أبي عروبة.

كلاهما عن قتادة.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" أيضًا ٩٠/١ ح٤٠٥ بمعناه، والحميدي في "مسنده" ٣١٧/٢ ح١٢٥٣ بمعناه. والدارمي في "سننه" ٨٧٦/٢ ح١٤٣٦ بمعناه. من طريق حميد.

كلاهما عن أنس رضي الله عنه، مرفوعًا.

التوجيه الإعرابي:

إعراب جملة: (إذا صلَّى يناجي ربه، فلا يتفلن عن يمينه) على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن جملة: (يناجي ربه) جملة حالية، وجواب الشرط (فلا يتفلن).

الوجه الثاني: أن جملة: (يناجي ربه) جواب للشرط.

الوجه الثالث: تعدد جواب الشرط من الجملتين: (يناجي ربه)، و (فلا يتفلن).

عرض:

الوجه الأول: أن جملة: (يناجي ربه) جملة فعلية حالية، والحال **قيد** لعامله، فلا يتم به الكلام، وعليه فيقتضي تخصيص المنع لمن كان مناجيًا ربه، أي من لم يكن مناجيًا ربه؛ فيجوز له التفل، إلا أنَّ هذا الوجه مردود بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فلا يبصق أمامه، فإنما يناجي الله ما دام في مصلاه، ولا عن يمينه، فإن عن يمينه ملكا، وليبصق عن يساره، أو تحت قدمه، فيدفنها)[(١)].

الوجه الثاني: أن جملة: (يناجي ربه) جواب للشرط فيتم به الكلام.

الوجه الثالث: تعدد جواب الشرط، فتكون جملة: (يناجي ربه)، و (فلا يتفلن) كلاهما جوابًا للشرط.

ويمكن تداخل الوجهين الأخيرين – الثاني، والثالث – حيث إن كلا الوجهين جواب للشرط، وبه يتم الكلام، وعليه فالمنع مطلق، ومما يؤيد هذين الوجهين، لفظ حميد عن أنس: (إن أحدكم إذا قام في صلاته **فإنه** يناجي ربه، أو إن ربه بينه وبين القبلة، فلا يبزقن أحدكم قبل قبلته، ولكن عن يساره أو تحت قدميه)[(٢)]، حيث جاءت **الفاء** في جواب الشرط مما يدفع قول من قال بالحالية، وكذا لفظ شعبة عن قتادة: (إذا كان أحدكم في الصلاة، فإنه يناجي ربه، **فلا** يبزقن بين يديه، ولا عن يمينه، ولكن عن شماله تحت قدمه)[(٣)]، فتعلق المناجاة

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" ٩١/١ ح٤١٦.

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" ٩٠/١ ح٤٠٥.

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" ٣٩٠/١ ح٥٤.

بالصلاة، والنهي عن التفل بالصلاة إذ أن الصلاة لا ينبغي فيها شيء من ذلك، وعليه فالفاء المقترنة بجواب الشرط الثاني فيها معنى السببية، فيتعلق النهي عن التفل بكونه مصليًا مطلقًا.(١)

أثر الاختلاف:

تبين من هذا الحديث أثر التوجيه الإعرابي، فإن كانت جملة: (يناجي ربه) حالية اقتضت تخصيص المنع بما إذا كان في الصلاة مناجيًا خاشعًا (٢).

وإن كانت جملة: (يناجي ربه) جوابًا للشرط، فيقتضي منع البصاق في الصلاة مطلقًا (٣) سواء أكان مناجيًا أم غير مناج، وكذا من كان في المسجد، ويستثنى من ذلك الجهة اليسرى، أو تحت قدميه.(٤)

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث أحمد الله وحده المنعم المتفضل على خلقه، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد آن لي في الختام أنْ أسطر أبرز نتائج، وتوصيات هذا البحث، فأقول مستعينًا بالله:

أبرز النتائج:

١. إن بين التوجيه والوجه فرق، فالتوجيه: فعل الموجّه، والوجه: أثر الفعل.
٢. إن التوجيه إذا أطلق يراد منه: وجهي الكلام من المعنى فصاعدًا.
٣. إن النحاة استعملوا لفظة التوجيه كثيرًا في مصنفاتهم.
٤. الغالب في النص الحديثي أنه إذا تعددت الحركة الإعرابية تبع ذلك اختلافًا في المعنى، ويسمى: توجيهًا إعرابيًا.
٥. يلزم على المشتغل بالكتب والسنة أن يتعلم من الإعراب ما يدرك به مراد الله عز وجل، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم؛ ليتمكن من الاستنباط، وبالتالي معرفة الأحكام الشرعية العلمية والعملية.
٦. الإعراب آلة يُتوصل بها إلى الغاية، وهي معرفة مراد الله تعالى، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم، بل تفتح له آفاقًا في العلم، وكلما كان متمكنًا من ذلك سلم فهمه.

أبرز التوصيات:

١. اختيار مصنف من المصنفات الحديثية، ودراسة الأوجه الإعرابية، وهذا صالح لرسالة علمية.

---

(١) ينظر: التوجيه النحوي، للدكتور/ نشأت علي، ٣٥٦ – ٣٥٧.

(٢) قال النووي: "قوله صلى الله عليه وسلم: (فإنه يناجي ربه) إشارة إلى إخلاص القلب، وحضوره وتفريغه لذكر الله تعالى، وتمجيده، وتلاوة كتابه وتدبره". ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، (٥/٤٠ – ٤١).

(٣) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، (٥/٤١).

(٤) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، (٥/٣٩). وفتح الباري، لابن حجر: (١/٦٦٤).

٢. إنه ينبغي على من تصدى لتدريس الكتاب والسنة، أن يتعرض لأوجه الإعراب، ليجلي المعنى للدارسين.

٣. العناية بدراسة النص النبوي من حيث التصوير البلاغي.

والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم.

٢. إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، ثم البغدادي الضرير النحوي الحنبلي، الفرضي، تحقيق: وحيد عبدالسّلام بالى، ومحمّد زكي عبدالديم، دار ابن رجب، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

٣. أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، ليوسف بن خلف بن محل العيساوي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

٤. أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، لعبدالوهاب عبدالسلام طويلة، دار السلام، (د.ط)، (د.ت).

٥. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لتقي الدين ابن دقيق العيد، أبي الفتح، بتحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

٦. أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبي إسحاق، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان، (د.ط)، (د.ت).

٧. أخبار النحويين، لأبي طاهر، عبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبى هاشم البزار، المحقق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث - طنطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ.

٨. إرشاد الساري، لأحمد بن محمَّد القسطلاني الأصل المصري الشّافعي، بضبط وتصحيح: محمد عبدالعزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،١٤١٦هـ.

٩. الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م.

١٠. أسرار العربية، لعبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١١. الأضداد، لأبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري ت ٣٢٨هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢. اعتراض الشرط على الشرط، لعبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: د. عبد الفتاح الحموز، الناشر: دار عمار – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٣. إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، ثم البغدادي الضرير النحوي الحنبلي الفرضي، تحقيق: عبدالإله نبهان، الطبعة الثانية، دمشق١٤٠٧هـ -١٩٨٦م.

١٤. الاقتراح في أصول النحو وجدله، لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٥. الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، لمحمد بن عبدالحق اليفرني ٦٢٥هـ، تحقيق الدكتور/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٦. إكمال المعلم بفوائد مسلم، لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبي الفضل، المحقق: الدكتور يَحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٧. إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبي عبد الله، علاء الدين، المحقق: أبو عبدالرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٨. ألفية السيوطي في علم الحديث، لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، (د.ط)، (د.ت).

١٩. الأم، الشافعي، لأبي عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبدالمطلب بن عبدمناف المطلبي القرشي المكي، دار المعرفة - بيروت، ١٤١٠هـ.

٢٠. أوجز المسالك، لمحمد زكريا الكاندهلوي المدني، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٢١. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبدالله بن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
٢٣. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني، دار المعرفة – بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٢٤. تاريخ ابن أبي خيثمة، لأبي بكر، أحمد بن أبي خيثمة، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٢٥. تاريخ ابن معين – رواية الدوري، لأبي زكريا، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن المري بالولاء، البغدادي، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٢٦. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين الذهبي، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
٢٧. التاريخ الكبير، لأبي عبدالله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، (د.ط)، (د.ت).
٢٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبدالله، بن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
٢٩. تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في كتاب إعراب القرآن للنحاس، لماهر صالح الهواري، وهي أطروحة ماجستير، ١٤٢٩هـ، جامعة مؤتة، الأردن، كلية الآداب.
٣٠. التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، لهشام بن أحمد الوقشي الأندلسي ت٤٨٩هـ، تحقيق الدكتور/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٣١. تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، لمحمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٣٢. تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
٣٣. تقرير القواعد وتحرير الفوائد، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، السعودية، ١٤١٩هـ.

٣٤. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ.
٣٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، أبي الحجاج، جمال الدين، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٠هـ.
٣٦. تهذيب اللغة، لأبي منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
٣٧. التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف، للدكتور/ نشأت علي محمود عبدالرحمن، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
٣٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ.
٣٩. التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، عالم الكتب، تحقيق: عبدالخالق ثروت، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
٤٠. الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلى الكوفى، دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
٤١. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد، التميمي، أبي حاتم، الدارمي البُستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
٤٢. جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
٤٣. جامع الترمذي، لأبي عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
٤٤. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ – ١٩٥٢م.
٤٥. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لشمس الدين أبي الخير، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٤٦. خزانة الأدب وغاية الأرب، لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبدالله الحموي الأزراري، المحقق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، ودار البحار، بيروت، ٢٠٠٤م.
٤٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٤٨. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، (د.ت).
٤٩. الدرر الكامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
٥٠. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
٥١. رسائل ابن حزم، لأبي محمد ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، المحقق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة: الأولى، ١٩٨٣هـ.
٥٢. رفع الإصر عن قضاة مصر، لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٥٣. رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، لتاج الدين، عمر بن علي بن سالم الفاكهاني، بتحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، بيروت، الطبعة: الأولى،٢٤٣١هـ -٢٠١٠م.
٥٤. سنن ابن ماجة، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ط)، (د.ت).
٥٥. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٥٦. سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبداللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٥٧. سنن الدارمي، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
٥٨. السنن الصغير، لأبي بكر البيهقي، المحقق: عبدالمعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٥٩. السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ.
٦٠. السنن الكبرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبدالمنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
٦١. سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، لمحمد بن إبراهيم ابن الحنبلي، المحقق: الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٦٢. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبدالله، الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ.
٦٣. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٦٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٦٥. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٦٦. شرح التقريب والتيسير، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: علي بن أحمد الكندي، مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٨٢هـ — ٢٠٠٧م.
٦٧. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبدالباقي بن يوسف الأزهري، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
٦٨. شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبدالله، بن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، (د.ت).
٦٩. شرح تحفة أهل الطلب في تجريد أصول قواعد ابن رجب، لعبدالكريم بن محمد اللاحم، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٣١هـ.

٧٠. شرح سنن أبي داود، لأبي محمد محمود بن أحمد بدر الدين العينى، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
٧١. شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥هـ.
٧٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبدالمنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.
٧٣. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
٧٤. شرح معاني الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق)، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٧٥. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله، جمال الدين الطائي، الجياني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مؤسسة أبي عبيدة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
٧٦. الصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٧٧. صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٧٨. صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
٧٩. صحيح البخاري، لأبي عبدالله، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٨٠. صحيح مسلم، لأبي الحسن، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٨١. الضعفاء الصغير، لأبي عبدالله، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٨٢. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين أبي الخير، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٨٣. الطبقات الكبرى، لأبي عبدالله محمد المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٨٤. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر، محمد بن الحسن بن عبيدالله بن الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة: الثانية.
٨٥. طرح التثريب، لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (د.ت).
٨٦. الطهور، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبدالله الهروي البغدادي، تحقيق: مشهور حسن محمود آل سلمان، مكتبة الصحابة، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
٨٧. العُدّة في إعراب العُمدة، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن أبي القاسم فرحون بن محمد بن فرحون اليعمري، مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، (د.ط)، (د.ت).
٨٨. عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، لعبدالرحمن بن أَبى بكر الجلال الأسيوطى، تحقيق: سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.
٨٩. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأبي العباس، شهاب الدين، السمين الحلبي، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
٩٠. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الحنفى بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٩١. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لأبي عبدالرحمن، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.
٩٢. غريب الحديث، لأبي إسحاق، إبراهيم بن إسحاق الحربي، المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
٩٣. الغيلانيات، لأبي بكر البزَّار، حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، السعودية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٩٤. فتح الباري، لأبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبعة الشيخ عبدالعزيز بن باز، مكتبة الرياض الحديثة، (د.ط)، (د.ت).
٩٥. القواعد الأساسية للغة العربية، للسيد أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٩٦. الكاشف عن حقائق السنن، شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي، المحقق: د. عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٩٧. الكاشف، لشمس الدين أبي عبد الله، الذهبي، المحقق: محمد عوامة أحمد، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٩٨. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: عبدالفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٩٩. كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، لشمس الدين، أبي العون محمد السفاريني الحنبلي، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٠٠. الكنى والأسماء، لأبي بشر، محمد بن أحمد الأنصاري الدولابي الرازي، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٠١. الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف، شمس الدين الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
١٠٢. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.
١٠٣. اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن، أبي عبد الله، شمس الدين، ابن الصائغ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
١٠٤. المجروحين، لمحمد بن حبان، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
١٠٥. مجموع الفتاوى، لأبي العباس، تقي الدين، ابن تيمية الحراني، المحقق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.
١٠٦. المحصول، لأبي عبدالله فخر الدين الرازي خطيب الري، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠٧. مختصر سنن أبي داود، لعبدالعظيم بن عبد القوي المنذري، المحقق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ.
١٠٨. مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، لأبي الفضل، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، بعناية: محمد شايب شريف، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
١٠٩. المسائل السفرية في النحو، لأبي محمد، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١١٠. مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة، المحقق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.
١١١. مسند أبي يعلى، لأبي يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى التميمي، الموصلي، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
١١٢. مسند أحمد، لأبي عبدالله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١١٣. مسند الحميدي، لأبي بكر، عبدالله بن الزبير الأسدي الحميدي المكي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد، دار السقا، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
١١٤. مصابيح الجامع، لمحمد بن أبي بكر السكندري، المالكي، ويعرف بابن الدماميني، بتحقيق: نور الدين طالب،، دار النوادر، بيروت، الطبعة الثانية،١٤٣١هـ -٢٠١٠م.
١١٥. مصابيح الجامع، لمحمد بن أبي بكر السكندري، المالكي، ويعرف بابن الدماميني، اعتنى به تحقيقًا وضبطًا وتخريجًا: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١١٦. معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
١١٧. المعجم الأوسط، لأبي القاسم، سليمان بن أحمد، الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
١١٨. معجم الصحابة، لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
١١٩. المعجم الكبير، لأبي القاسم، سليمان بن أحمد، الطبراني، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الثانية، (د.ت).

١٢٠. المعجم المختص بالمحدثين، لشمس الدين أبي عبدالله، الذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٢١. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.
١٢٢. المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، (د.ط)، (د.ت).
١٢٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد، عبدالله، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
١٢٤. المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: الدكتور نور الدين عتر، (د.ط)، (د.ت).
١٢٥. المغني، لأبي محمد موفق الدين، بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبدالله التركي، د. عبدالفتاح الحلو، دار عالم الكتب، الطبعة: السادسة، ١٤٢٨هـ — ٢٠٠٧م.
١٢٦. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، وأحمد محمد السيد، ويوسف علي بديوي، ومحمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٢٧. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين العيني، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ.
١٢٨. المقامات الأدبية، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
١٢٩. مقاييس اللغة، لأبي الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، المحقق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٣٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا النووي يحيى بن شرف، بتحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
١٣١. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، الدكتور محمد مهدي المسلمي، وأشرف منصور عبدالرحمن، وعصام عبدالهادي محمود، وأحمد عبدالرزاق عيد، وأيمن إبراهيم الزاملي، ومحمود محمد خليل، عالم الكتب للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٣٢. ميزان الاعتدال، لأبي عبدالله شمس الدين، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م.
١٣٣. نزهة النظر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المحقق: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
١٣٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات مجد الدين، بن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م،
١٣٥. نيل الأوطار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

p-ISSN: 1652 - 7189 e-ISSN: 1658 - 7472 Issue No.: 29 ... Rabi II 1443 H – December 2021 G

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Published by Albaha University

دار المنار للطباعة 017 7223212

Email: buj@bu.edu.sa https://portal.bu.edu.sa/ar/web/bujhs